

بحوث نقدية في العلوم الاجتماعية

النظرية الاجتماعية

في القرآن الكريم (دراسة مقارنة)

السيد زهير الأعرجي

بسم الله الرحمن الرحيم

(كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه . . .)¹.

الكتاب: النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم

المؤلف: السيد زهير الاعرجي

عدد الصفحات: 304

الطبعة الاولى 1415هـ - 1994م

حقوق الطبع محفوظة

¹ سورة البقرة: الآية 213.

مقدمة

يحتوي القرآن الكريم على مقاصد واهداف عظيمة تتعلق بالحياة والكون والانسان ؛ فهو بالاضافة الى كونه كتاب هداية وارشاد للفرد ، كما ورد في النص المجيد: (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)²، الا انه يهدف في النهاية الى تبيان حقائق على درجة عظيمة من الأهمية. فالقرآن يتعامل مع معنى الحياة البشرية بما فيها قضايا الخلق والتكوين ومعرفة النفس، والتضامن والتآخي الاجتماعي، والضبط الاخلاقي الاجتماعي، والتسليّة العاطفية والطمأنينة النفسية للمؤمنين به.

فعلى صعيد معاني الوجود ، فإن القرآن يقدم أفضل الإجابات على أخطر الاسئلة التي تشغل بال الانسان حول الوجود والغيب والحياة الابدية ؛ وفلسفته توضح معنى الوجود الانساني في هذه الحياة، وتيسر فهم اهداف خلق الكون والحياة وعلاقتها بخالق الوجود: (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)³ وتفسر اصل الوجود الالهي ضمن اطار التوحيد: (ليس كمثله شيء)⁴ ، (الله الصمد. لم يلد. ولم يولد. ولم يكن له كفواً أحد)⁵. فالانبياء والرسول (ع) ما هم الا حلقات الاتصال بين عالمي الغيب والشهادة، فلاريب ان تكون اولى مهماتهم دعوة الافراد الى الايمان بما وراء العالم المحسوس وهو عالم الغيب: (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو...)⁶ ، (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احداً الا من ارتضى من رسول)⁷ ، (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون)⁸. وقد دعانا القرآن الى الايمان بالغيب عن طريق الوحي فقط، لأن العقل، وان كان مرشداً الى امور الغيب، الا انه ليس كاشفاً عنها. فالذي لا يدرك بالحس يعتمد وجوب الايمان به عن طريق الوحي مباشرة، وعن طريق العقل بواسطة. فقد اخبرنا الوحي بوجود الله سبحانه، ووجود الملائكة والجن، والمعاد والحساب يوم القيامة؛ إلا انه ليس هناك من دليل أعظم من الدليل العقلي في

² سورة الاسراء: الآية 9.

³ سورة الذاريات: الآية 56.

⁴ سورة الشورى: الآية 11.

⁵ سورة الاخلاص: الآية 2-4.

⁶ سورة الانعام: الآية 59.

⁷ سورة الجن: الآية 26-27.

⁸ سورة البقرة: الآية 3.

اثبات وجود الصانع. ولا شك ان الايمان بالغيب يستوجب حتمية البعث والنشر بعد الموت: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)⁹، أو كما قال أمير المؤمنين (ع): (عجبت لمن أنكر النشأة الاخرى، وهو يرى النشأة الاولى). فالقرآن يؤكد على ان الحياة الانسانية لا تفتى بموت الانسان في الدنيا، بل انها خالدة خلود الأبد: (قل الله يجيئكم ثم يميتكم ثم يجمعكم الى يوم القيامة لا ريب فيه)¹⁰.

وعلى صعيد التضامن والتآخي الاجتماعي، فان القرآن يقوم بتوحيد المؤمنين على محور العبودية لله، ويجمعهم تحت راية العقيدة المشتركة والمصير الواحد: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)¹¹، ويدعوهم الى الارتباط الاجتماعي: (يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون)¹²، وعدم التنازع: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)¹³، والتعاون على الخير: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)¹⁴، والتلبس بالخلق الحميد: (وانك لعلى خلق عظيم)¹⁵، (ولاتستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم)¹⁶، والتأكيد على صلة الرحم: (والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب ... اولئك لهم عقبى الدار)¹⁷، وإكرام الجار: (والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب)¹⁸.

وعلى صعيد الضبط الاخلاقي الاجتماعي، فان القرآن الكريم يرشد الامة الى تنظيم شؤونها الاجتماعية عن طريق تقديم نظام اجتماعي الهني في غاية الكمال، فيدعوها — على النطاق السياسي — الى طاعة الولاية الشرعية: (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)¹⁹. وعلى النطاق القضائي، يدعوها الى العدالة القضائية: (وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط)²⁰.

⁹ سورة الروم: الآية 27.

¹⁰ سورة الجاثية: الآية 26.

¹¹ سورة آل عمران: الآية 103.

¹² سورة آل عمران: الآية 200.

¹³ سورة الانفال: الآية 46.

¹⁴ سورة المائدة: الآية 2.

¹⁵ سورة القلم: الآية 4.

¹⁶ سورة فصلت: الآية 34.

¹⁷ سورة الرعد: الآية 21-22.

¹⁸ سورة النساء: الآية 36.

¹⁹ سورة المائدة: الآية 55.

وعلى النطاق العائلي، يدعوها الى حفظ الحقوق الزوجية المادية والمعنوية: (وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً)²¹ . وعلى النطاق التعليمي، يدعوها الى طلب العلم: (وقل ربي زدني علماً)²² . وعلى نطاق الانحراف الاجتماعي فإنه يعالج مشكلة الجريمة معالجة حاسمة بتشريع القصاص والحدود والديات: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون)²³ . وعلى نطاق العدالة الاجتماعية، فانه بعد ان يعلن بأن الأرض بخيراتها الهائلة انما خلقت لجميع الافراد: (هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً)²⁴ ، يأمر — بعدئذ — بعدالة توزيع هذه الخيرات عليهم: (ان الله يأمر بالعدل والاحسان)²⁵ ، (وقد خاب من حمل ظلماً)²⁶ . وباجتماع هذه العناصر الاساسية للنظام الاجتماعي، تنشأ الدولة القرآنية بكل مؤسساتها الاجتماعية رافعة لواء العدالة والمساواة بين جميع افراد المجتمع الانساني. وعلى صعيد التسلية العاطفية والطمأنينة النفسية للفرد ، فان القرآن مثلما يسلي الانسان المؤمن وقت المحن بتذكيره بأن الموت انما هو انتقال لعالم لاعناء فيه ولا شقاء: (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار)²⁷ ، (يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم)²⁸ ، فانه في الوقت ذاته يعرف الفرد بنفسه مثلما يعرفه بمخالقه العظيم . واول اكتشاف يكتشفه الانسان عن طريق القرآن ، هو ان للنفس الانسانية قابلية عظيمة على تنمية الخير أو انشاء الشر ، واستعداداً عظيماً لعمل الطيبات والحسنات أو لفعل السيئات والخبائث : (ونفس وما سواها . فألهمها فجورها وتقواها)²⁹ ؛ وما على المكلف الا سلوك الطريق الذي رسمه له القرآن . فالقرآن اذن يمنح الانسان المؤمن بالتوحيد فهماً دقيقاً لمعنى وجوده في الحياة ويعطيه فهماً لاسباب التعاون الاجتماعي ، ويقدم له قاعدة فكرية تعلن ان وجوده في الاصل منبثق عن مبدأ الكمال المطلق ، وان حياته الدنيوية بما فيها من اجتماع انساني ونظام يهذب علاقات الافراد انما هي إعداد لمرحلة اخرى ينتفي فيها العناء والشقاء ويتحقق التلبس بالسعادة الابدية.

20 سورة المائدة: الآية 42.

21 سورة النساء: الآية 19.

22 سورة طه: الآية 114.

23 سورة البقرة: الآية 179.

24 سورة البقرة: الآية 29.

25 سورة النحل: الآية 90.

26 سورة طه: الآية 111.

27 سورة الرعد: الآية 24.

28 سورة الحديد: الآية 12.

29 سورة الشمس: الآية 7-8.

ان هذا الكتاب مجرد محاولة ابتدائية لاكتشاف النظرية الاجتماعية الاسلامية عبر محاكاة كتاب الله الخالد ، والانصات لتعاليمه الالهية العظيمة في شؤون الاجتماع الانساني وتنظيم شؤون الافراد ومصالحهم. وهذا البحث هو زبدة ابحاث كتابنا (المجتمع الاسلامي) والتي حالت بعض الظروف على تأخير نشره. فان كنت صائباً في طرح اراء الاسلام فبتوفيقٍ من الله سبحانه وتعالى؛ وان كنت محطئاً فمن نفسي القاصرة.

ربي انت المستعان، ولك الحمد في الاولى والآخرة. وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب.

زهير الاعرجي

قم المشرفة | ربيع الاول 1415 هـ .

اطروحة الكتاب

ان رسالة عظيمة كالرسالة الاسلامية لا بد وان تكون وليدة مصدر مطلق ينظم شؤون الكون، والانسان، والنظام الاجتماعي الذي يعيش تحت ظلاله مجموع الافراد. ولاشك ان القرآن المجيد — وهو كتاب الرسالة الالهية الخالد — يقدم لنا ملامح رائدة لمنهج النظام الاجتماعي الاسلامي، ويعرض علينا نظرية رائعة لتنظيم مجتمعتنا الاسلامي على ارقى طراز في العدالة الاجتماعية، ومعالجة الانحراف الاجتماعي، ورسم السياسة الصحية والتعليمية والعائلية والقضائية والسياسية للدولة الاسلامية.

فقد آمنت النظرية القرآنية — بالاصل — بـعدالة توزيع الثروة الاجتماعية — مهما كان حجمها — بين الافراد. وحتى ان اختلاف ادوار الافراد ودرجات نفعهم الاجتماعي لا يقدم تبريراً مقنعاً لانعدام العدالة الاجتماعية، كما حاولت النظرية التوفيقية بريادة (اميلي ديركهايم) او نظرية (ماكس وبر) اقناعنا بذلك. بل ان تفاوت قابليات الافراد في التحصيل، وتحرك الثروة العينية والقيمية في المجتمع ينتج اختلافاً في درجات العيش ضمن الطبقة الواحدة فحسب، ولا يتطلب تعديلاً للطبقات الاجتماعية كما تؤكد النظريات الاجتماعية الغربية.

ولعل اهم ما يميز النظرية القرآنية في علاج الفوارق بين الطبقات الاجتماعية هو ايمانها الجازم بان للفقراء حقاً في اموال الاغنياء . وهذا الحق ينبع من قاعدة اصالة اشباع حاجات الافراد الاساسية من الطعام واللباس والسكن التي آمنت بها النظرية الاسلامية، وحاولت تطبيقها عبر الضرائب الثابتة الواجبة على الثروة الحيوانية والمعدنية والنقدية. وبالاجمال، فان الاسلام خصص اكثر من ربع الثروة الاجتماعية لمساعدة الفقراء والمساهمة في المشاريع والخدمات الاجتماعية التي ترفع من مستواهم وتمنحهم فرصاً حقيقية للعمل والانتاج؛ في حين ان مخصصات الدول الصناعية الغربية لمعالجة الفقر لا تتجاوز اثنين بالمائة من اجمالي الدخل السنوي للانظمة الرأسمالية.

وعلى صعيد الانحراف الاجتماعي، فان النظرية القرآنية تقدم علاجاً رائعاً لمشكلة الانحراف عن العرف الاجتماعي والارتكاز العقلائي الذي آمن به الافراد في المجتمع الاسلامي. فعن طريق المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة بواسطة (العاقلة) في حالة الخطأ او (ولي الامر) في حالة قصور الجاني، وعن طريق المساواة التامة بين جميع الافراد امام القضاء والشريعة، وعن طريق العقوبة التنفيذية الصارمة ضد المنحرفين

كالقصاص والدية والتعزير، يتم استئصال جذور الانحراف في المجتمع الانساني؛ لان الاصل في العقوبة الشرعية هو الردع وليس الانتقام.

ولاشك ان النظرية القرآنية في العقوبات تتفوق على النظريات الاجتماعية الغربية المعاصرة — كنظرية (الانتقال الانحرافي) لـ (أدوين سودرلاند)، ونظرية (القهر الاجتماعي) لـ (أميلي ديركهام)، ونظرية (الضبط الاجتماعي) لـ (أميلي ديركهام) ايضاً، ونظرية (الاصاق الاجتماعي) لـ (هاورد بيكر) — باهتمامها على تفاصيل دقيقة في اوصاف الانحراف، وصفات المنحرف، والتمييز بين حقوق الفرد وحقوق الله (وهي مطابقة لحقوق الجماعة)، وتعويض الضحية او متعلقها تعويضاً مالياً يسد حاجتهم الاساسية التي حرموا من اشباعها بفقدان المعيل، ووجوب الرد على الغاصب وضمانه تلف المادة المغصوبة، ووجوب اعادة المادة المسروقة (الغرم) حيث لا يسقط عنه مجال من الاحوال حتى مع اقامة الحد. ولاشك ان (السجن) — في النظرية القرآنية — لا يحمل عقوبة رادعة، في حين جعلت النظريات الاجتماعية الغربية من (السجن) المصدر الرئيسي والساحة الحقيقية لمعالجة الانحراف. الا ان فشل السجون بتقويم المنحرفين وضع النظريات الاجتماعية الغربية في موضع حرج للغاية، فحاولت تلك النظريات استبدال عقوبة (السجن) بعقوبة (تعليق الحكم) بشرط ان يجد الجاني عملاً يرتزق منه، وان لا يرتكب جناية جديدة خلال فترة التعليق. وهو تراجع واضح في نظام العقوبات الغربي.

وعلى صعيد السياسة التعليمية، فان النظرية القرآنية تعتبر الحقيقة العلمية اليقينية شيئاً قطعياً لا يمكن انكارها؛ وما التعليم الا طريق يوصلنا الى ادراك تلك الحقيقة العلمية، واستخدامها لتيسير حياتنا الفردية والاجتماعية. ولاشك ان الاصل العقلائي في تعلم العلوم الاجتماعية والتجريبية والدينية هو بناء النظام الاجتماعي وبناء الفرد بشكل يجعله مرتبطاً بالخالق سبحانه وتعالى اولاً، وقادراً على تأدية التكليف الشرعية ثانياً، وقادراً على اشباع حاجاته الاساسية ثالثاً. ومع ان (المدرسة العامة) — التي تهتم بتعليم جميع الافراد دون استثناء — قد نشأت مع ظهور الدولة الحديثة، الا ان هناك الكثير من الادلة الشرعية الاسلامية التي أكدت على التعليم الجماعي لكل الافراد — منذ الصغر — في الدولة الاسلامية. فالطفل يعتبر قاصراً وعلى وليه الاهتمام بمصلحته العلمية ومستقبله الاجتماعي؛ بل ان من مسؤوليات ولي أمر الأمة بناء الدولة الاسلامية، وما التعليم الا هبة مقدمات بناء الدولة من خلال بناء الافراد علمياً وثقافياً قبل البلوغ؛ أضف الى ذلك ان العلم يقرب المكلف من خالقه عز وجل، ويجعله من اكثر الافراد تطبيقاً للاحكام الشرعية، ومن اقوى الافراد فهماً

لدور الدين في النظام الاجتماعي. ولاشك ان المساواة العامة بين الافراد، والعدالة الاجتماعية التي جاء بها الاسلام، تعتبران دعماً حقيقياً للمساواة في نظام التعليم العام.

وعلى صعيد السياسة الطبية، فلما كانت الصحة الجسدية والنفسية للافراد مرتبطة بالانتاج الاجتماعي، فان تدخل الدولة لمعالجة الامراض أصبح امراً حتماً لأنه من الضروريات. ودور الدولة هذا ينبع من اهتمامها الشرعي بالفرد والجماعة، وينبع ايضاً من اهتمام ولي الامر الفقيه بمصلحة من يتولاها من الافراد. ولاشك ان النظرية القرآنية قدمت ثلاثة مشاريع متوازية لتكامل النظام الصحي للفرد والجماعة؛ اولها: النظام الوقائي، وهو النظام الذي يعالج الحالة المرضية قبل وقوعها عن طريق تنظيم دخول المواد الغذائية الى جسم الانسان. وثانيها: النظام الغذائي، وهو النظام الذي يبعث في الافراد كل ألوان الطاقة والنشاط والتفكير. وثالثها: النظام العلاجي، وهو النظام التحريبي الذي لا بد ان يستخدمه الفرد في الحالات المرضية الاستثنائية، وقد جاء التأكيد الشرعي عليه من باب احترام القرآن الكريم للحياة الانسانية المتمثل في قوله تعالى: (ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً)³⁰.

ولاشك ان الاسلام يضمن معيشة المريض وعائلته ضماناً مالياً الى حد الشفاء والرجوع الى الساحة الانتاجية. ولاشك ان اتفاق الفقهاء على ان الطبيب يضمن ما اتلف بعلاجه ضمن شروط معينة، يعكس تكامل الفكرة الاسلامية حول السياسة الطبية في النظام الاجتماعي الاسلامي.

وعلى صعيد السياسة العائلية، فان النظرية القرآنية تتناول دور العائلة في تعويض الخسارة البشرية للمجتمع الناتجة بسبب الموت، وضبط السلوك الجنسي وتهذيبه، وحماية الافراد وتربيتهم واشباع حاجاتهم العاطفية، وتنميتهم للاختلاط والتفاعل الاجتماعي لاحقاً؛ بل ان القرآن الكريم اعتبر (الاسرة) محطة استقرار لعالم متحرك تنتقل من خلاله ممتلكات الجيل السابق للجيل اللاحق عن طريق الأثر والوصية الشرعية، ومحطة لفحص وتثبيت انساب الافراد عن طريق اعلان المحرمات النسبية والسببية الناتجة عن الزواج وجواز الاقرار بالنسب. فالعائلة — اذن — تساهم في خلق الفرد الاجتماعي الصالح للعلم والانتاج، المشارك في بناء النظام الاقتصادي والسياسي للمجتمع الاسلامي. وبذلك فان الاسلام يعارض نظرية (الصراع الاجتماعي) التي آمنت بأن المؤسسة العائلية هي اول مؤسسة اضطهادية يختبرها الفرد في حياته الاجتماعية، ويعارض النظرية

³⁰ سورة المائدة: الآية 32.

التوفيقية التي ساندت العائلة الرأسمالية واعتبرتها من أنجح التشكيلات الاجتماعية على الرغم من ظاهرة العنف والاضطراب التي تمزق تلك العائلة الرأسمالية اليوم.

وعلى صعيد النظام السياسي، فإن النظرية القرآنية أولت (الولاية الشرعية) في المجتمع الاسلامي أهمية خاصة؛ لان الولاية لازمة بالبديهة، بل ان السؤال الذي اختلف حوله المسلمون بعد وفاة النبي (ص) لم يكن في اصل الخلافة، وانما كان في موضوع الخلافة والمواصفات التي يجب ان يتحلى بها الخليفة الذي يتحمل مسؤولية الولاية الشرعية والاشراف على تنظيم شؤون الافراد في المجتمع الاسلامي.

ولعل نضوج الفكرة الشرعية لولاية الفقيه الجامع للشرائط في زمن الغيبة يعتبر من اعظم الادلة على ضرورة اقامة الدولة الاسلامية وادارة شؤون الافراد على ضوء النظرية الفقهية. فيثبت عن ولاية الفقيه الشرعية للمجتهد: الافتاء، والقضاء، والجهاد، والتصرف في اموال الناس وأنفسهم، وكل فعل لا بد من ايقاعه للادلة اللبية والشرعية كعزل الاوصياء والتصرف في الاوقاف العامة ونحوها، وهو يعكس بشكل صريح اساس الحكومة في النظام الاجتماعي.

ولاشك ان وجود الدولة يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية التي نادى بها الاسلام؛ فهي التي تشرف على توزيع الخيرات، وهي التي تخطط لمستقبل البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي التي تقيم علاقاتها مع الدول الاخرى حتى يتحقق العدل الاجتماعي في جميع اقطار الارض.

وبطبيعة الحال، فان العقد الاجتماعي بين الفرد والدولة الذي جاء به (توماس هوبس) وطوره (جان — جاك روسو) يرفضه الاسلام باعتبار ان امتثال المكلف لطاعة الرسل (ع) وللانظمة الاجتماعية التي يقيمونها لا يمكن وصفه بالعقدية لانتفاء صفة العقد عنه. ويرفض الاسلام — ايضاً — فلسفة (الدولة) في النظريتين (التوفيقية) و(الصراع الاجتماعي)، باعتبار ان العدالة الاجتماعية — حسب النظرية الاسلامية — يجب ان تكون الاصل في انشاء تلك الدولة وليس الصراع الاجتماعي المزعوم.

وعلى صعيد النظام القضائي، فان القضاء في النظرية القرآنية هو ميزان الحق، ووسيلة رادعة وفعالة من وسائل حفظ النظام الاجتماعي؛ لان منصة القضاء لا تمنح الا للعارف باحكام الله، المجتهد العادل الامين الثقة الذي يستطيع استرجاع الحق المغصوب من الظالم، او انزال القصاص العادل بالجاني، او اجبار المعتدي على تعويض الضحية مالياً.

ولاشك ان الاسلام يرفض افكار (اميلي ديركهايم) الزاعمة بان الجريمة ضرورية لتماسك المجتمعات الانسانية بدعوى انها تعرف حدود السلوك المقبول، لان الشريعة هي التي حددت ابعاد السلوك المقبول ولم تتركه لتصورات العرف الاجتماعي. ويرفض — ايضاً — حكم هيئة المحلفين باعتبار ان الحاكم الشرعي يجب ان يكون مجتهداً، والا فما قيمة الجاهل باحكام القضاء حتى لو اقسام اليمين المغلظة على كونه عادلاً، وأصبح عضواً في هيئة المحلفين.

ونستنبط — عبر دراسة الاطار الشامل للمؤسسات الاجتماعي على ضوء هدى القرآن المجيد — ان لهذا الكتاب السماوي العظيم دوراً عظيماً في انشاء نظرية اجتماعية الهية هي النظرية الاجتماعية القرآنية التي تتفوق — اليوم وفي كل وقت — على كل النظريات الاجتماعية على وجه الارض.

الفصل الأول

العدالة الاجتماعية على ضوء القرآن الكريم

الاجر والمكافأة الاجتماعية * معالجة الفوراق بين الطبقات الاجتماعية * تعريف الفقر والفقراء * على أي أساس يتم التفاضل ؟ * الضمان والتكافل الاجتماعي في الاسلام * نقد فكرة (العدالة الاجتماعية) في النظريات الغربية الأربع * الاسباب الداعية لاستمرار الظلم الاجتماعي : 1 — السيطرة على منابع القوة . 2 — النظام الاجتماعي لطبقة الاقوياء.

الأجر والمكافأة الاجتماعية

لاشك ان مشروعية وجواز الاجارة شرعاً و عرفاً لا يحتاج الى مزيد بيان، باعتبار ان البشرية — وعلى مر العصور — أكدت على ضرورة دفع العوض أو الأجر مقابل العمل الذي يقوم به الفرد، أو المنفعة التي يملكها. وقد امضى الشارع ذلك العرف بقوله تعالى في آية الرضاع: (فإن أرضعن لكم فآتوهن اجورهن)³¹، وقوله في آية المتعة: (فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن فريضة)³². وجاء في الآية 32 من سورة الزخرف: (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً)³³. حيث ورد في تفسيرها ان معنى التسخير هو ان يستسخر الناس بعضهم البعض الآخر لقاء أجر معين. بمعنى "ان الوجه في اختلاف الرزق بين العباد في الضيق والسعة زيادة على مافيه من المصلحة ان في ذلك تسخيراً من بعض العباد لبعض، ياحواجهم اليهم يستخدم بعضهم بعضاً، فينتفع أحدهم بعمل الآخر له فينتظم بذلك قوام أمر العالم"³⁴.

والسؤال المطروح اليوم على الساحة الفكرية الاجتماعية هو هل ان اختلاف اجور العمل والمكافأة الاجتماعية بين الافراد يؤدي الى ترسيخ فكرة العدالة الاجتماعية، أم يؤدي الى انعدامها؟

فأجابت النظرية الغربية المسماة بـ (المدرسة التوفيقية) — وهي المدرسة التي لا ترى مبرراً للصراع الاجتماعي تحت ظل النظام الرأسمالي القائم اليوم، وروادها علماء اجتماع امثال (اميلي ديركاهيم)، و(هربرت سبنسر)، و(تالكوت بارسنس) وغيرهم — بان انعدام العدالة الاجتماعية ضمن اطار اختلاف اجور العمل والمكافأة لها نواح ايجابية نافعة للنظام الاجتماعي³⁵؛ لأن اختلاف ادوار الافراد على ضوء المهارة الشخصية والابداع يخدم اهداف النظام الاجتماعي والمجتمع بكافة افراده. وطالما كانت هذه الادوار تتطلب جهداً جسدياً وفكرياً متبايناً، فقد تباين الافراد في استلام المكافآت الاجتماعية. ولأن الطبيب أكثر نفعاً في المجتمع من العامل غير الماهر، كان المفترض مكافأة الطبيب مكافأة تفوق مكافأته لذلك العامل غير الماهر. وهذا التوزيع غير المتكافئ للثروة والمكافآت الاجتماعية ضروري — حسب رأي هذه المدرسة — في ثبات

31 سورة الطلاق: الآية 6.

32 سورة النساء: الآية 24.

33 سورة الزخرف: الآية 32.

34 مجمع البيان ج 9 ص 61.

35 كينسلي ديفيز، وولبرت مور. بعض مبادئ انعدام العدالة الاجتماعية. مقالة علمية في (المجلة النقدية الامريكية لعلم الاجتماع)، عدد 10،

1945م. ص 242 - 249.

واستقرار النظام الاجتماعي؛ لأن المال، والمكافأة الاجتماعية، هما اللذان يجذبان الافراد نحو انجاز الاعمال التي تتطلب جهداً أشد من بقية الادوار الاجتماعية الاخرى. وعلى ضوء ذلك، فان انعدام العدالة الاجتماعية نتيجة واقعية لثبات واستقرار النظام الاجتماعي. ولكن هذه المدرسة جوهت بنقد شديد من قبل مفكري المدارس الاجتماعية الاخرى، لأنها بررت — بشكل صارخ — التفاوت الواسع في نظام الاجور والمكافآت الاجتماعية في النظام الرأسمالي .

فالمدرسة التوفيقية أهملت تماماً ضوابط العدالة الاجتماعية، أي ضمان الحد الأدنى للاجور التي تضمن معيشة كريمة لكل العاملين في المجتمع على اختلاف اختصاصاتهم المهنية ودرجة نفعهم الاجتماعي. ولاشك ان انعدام العدالة الاجتماعية لا يؤدي الى ثبات واستقرار النظام الاجتماعي، بل يؤدي الى اختلال الموازين الاساسية في اشباع حاجات الافراد وتمتعهم بالثروات الاجتماعية.

اما النظرية الاسلامية فقد نادت بالعدالة الاجتماعية، لا من باب عدالة الاجر والمكافأة الاجتماعية التي أمضاها الشارع فحسب، بل من باب عدالة توزيع الثروة الاجتماعية. فزيادة الثروة في المجتمع، لم تكن بالضرورة عاملاً من عوامل نشر الظلم والحرمان الاجتماعي، كما ترى المدرسة الغربية التلقينية التي وعدت بانتخاب محاسن المدرستين التوفيقية والماركسية³⁶؛ لأن العدالة الاجتماعية ترتبط في الأصل بنظام يساهم في توزيع عادل للثروة، ولا ترتبط بالزيادة المالية نفسها. وهناك شواهد تاريخية عديدة تؤكد صدق هذا الرأي، كما ورد في كتب التاريخ عن رجوع الصدقات الى بيت المال في صدر الاسلام، لأن الثروة المالية انتشرت عن طريق التوزيع بين عدد كبير من الافراد ولم تتكدس بأيدي جماعة محدودة العدد. وليس غريباً ان نرى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) يأبى الا ان يرجع الاموال التي منحها الخليفة الثالث لأقربائه وخاصته، قائلاً بشأن ذلك: (والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الإماء لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضييق)³⁷. اصف الى ذلك، فان الوازع الاخلاقي الذي يتحسس لآلام المعذبين والمستضعفين يجعل التنافس الاقتصادي عملية يقوم بها الافراد من أجل التكامل الاجتماعي، لا مجرد تكديس المال.

³⁶ جيرهارد لينسكي — السلطة والامتيازات: نظرية في انعدام العدالة الاجتماعية. نيويورك: ماكرو هيل، 1966م.

³⁷ فتح البلاغة — باب ما رده على المسلمين من قطائع عثمان. خطبة 15.

معالجة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية

ولاشك ان القرآن الكريم ينظر الى الافراد في المجتمع الانساني على اساس رابطهم التكويني في الخلق وهو رابط الانسانية. وهذا الرابط الانساني يجمع الافراد في شتى المناسبات من أفراح وأتراح وتعارف. فالفرد، بغض النظر عن نوعية ارتباطه الفكري والعقائدي بالآخرين، يعيش بالدرجة الاولى ارتباطاً انسانياً معهم. فيشير القرآن الى هذا المعنى عندما يتحدث عن دعوة الانبياء للشعوب الكافرة، فيقول: (وإلى ثمود اخاهم صالحاً)³⁸، (وإلى مدين اخاهم شعيباً)³⁹، فمنطوق الآيتين الشريفتين يدل على ان القاسم المشترك والقدر الجامع بين كفار ثمود ومدين من جهة، والنبين صالح وشعيب من جهة اخرى هو اشتراكهم جميعاً في الاخوة الانسانية، على اختلاف ميولهم العقائدية ووظائفهم الاجتماعية.

وبطبيعة الحال، فان تصميم القرآن الكريم على فهم الرابط الانساني الذي يربط الافراد دون النظر الى منشأهم وعقيدتهم، ضروري ضمن النظرية الاسلامية في تكامل النظام الاجتماعي؛ لأن الانسان — حسب تلك النظرية — مصمم منذ نشأته الاولى على التحسس والشعور والانفعال والتفاهم والتغير، وهي امور يتميز بها الافراد عن غيرهم من الكائنات.

وهذه الرابطة الانسانية التي يعلنها الاسلام بكل صراحة ويطبقها في كل احكامه وتشريعاته، تميزه عن بقية الاديان والعقائد في الاهتمام بكرامة الانسان واشباع حاجاته الاساسية، فيصرح القرآن المجيد بكل وضوح منادياً: (يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم)⁴⁰. فالتفاضل الالهي بين الافراد يستند — في الاصل — على الجهد البشري في العمل الاجتماعي والصفاء الروحي والشخصي للفرد، وحق الطاعة للخالق عز وجل؛ لأن جعل الافراد عن طريق الاجتماع شعوباً متميزة يحتاج بصورة اساسية الى جهودهم في التعاون والتكاتف لبناء صرح الانظمة الاجتماعية العظيمة.

ولما كان المجتمع الانساني مبنياً على تفاوت قابليات الافراد في التحصيل وبذل الجهد اولاً، ولما كانت الثروة العينية والقيمية في تحرك وتداول مستمر بين الافراد ثانياً، أصبح نشوء الاختلاف في تملك الثروة وبذلها

³⁸ سورة الاعراف: الآية 73.

³⁹ سورة الاعراف: الآية 85.

⁴⁰ سورة الحجرات: الآية 13.

امراً حتمياً. ويدل هذا الاختلاف على تنوع وتفاوت الأدوار والوظائف الاجتماعية بين الأفراد؛ وهذا التنوع يتطلب اختلافاً في درجات العيش ضمن الطبقة الواحدة فحسب، ولا يتطلب تعدداً للطبقات الاجتماعية كما تؤكد المدرسة التوفيقية.

وبطبيعة الحال، فإن الإسلام لم يتعامل مع مشكلة الفقر تعاملًا هامشياً، بل دخل في معترك الصراع الاجتماعي مسلحاً بضوابطه الشرعية الدقيقة في تضييق الفوارق الطبقيّة. فشرع — أولاً — أصالة اشباع حاجات الأفراد الأساسية من الطعام واللباس والسكن. وامتضى ما أقره الارتكاز العقلائي فيما يتعلق بالخدمات الصحية، والخدمات الأساسية الأخرى كالانتقال ونحوها. وقرر — ثانياً — أن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء: (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)⁴¹، ففرض ضرائب على الثروة الحيوانية والزراعية والمعدنية والنقدية ونحوها، وبذلك تعامل الإسلام مع صميم المشكلة الاجتماعية بهدف إزالة أسباب الفقر والحرمان، واقتلاع جذور الفساد الاقتصادي.

فالزكاة التي أوردتها القرآن الكريم: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها)⁴²، و(ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم)⁴³ — وهي ضريبة عينية أو قيمية محددة بنسبة مئوية في الأنعام الثلاثة: الأبل والبقر والغنم، وفي الغلات الأربع: الخنطة والشعير والتمر والزبيب، وفي النقدين الذهب والفضة — تشبع الفقراء من المأكل والملبس وتسد حاجاتهم الأساسية الأخرى. والخمس في قوله تعالى: (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)⁴⁴ — وهو اخراج عشرين بالمائة من الواردات السنوية، خمس الغنيمه كانت أو خمس الفائده أو الربح، كالمعادن المستخرجة من الأرض وما يخرج من البحار وما يعثر عليه من الكنوز، وما يفضل من مؤونة سنة الأفراد — تعكس حقيقة مهمة في فكرة العدالة الاجتماعية وهي ان خمس الثروة الاجتماعية يجب ان تذهب لمساعدة الفقراء والمشاريع والخدمات الاجتماعية التي ترفع من مستواهم وتمنحهم فرصاً حقيقية للعمل والانتاج، وتساعد الدولة أيضاً على بناء المدارس والمستشفيات ووسائل التدريب والتأهيل الاجتماعي. هذا إضافة الى ان الضرائب التي فرضها الإسلام كالصدقة الواجبة: (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين

41 سورة المعارج: الآية 24-25.

42 سورة التوبة: الآية 103.

43 سورة البقرة: الآية 271.

44 سورة الانفال: الآية 41.

عليها...⁴⁵ ، والكفارات: (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرمٌ ومن قتله متعمداً فجزاءٌ مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارةً طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً)⁴⁶ ، والاضحية: (فصل لربك وانحر)⁴⁷ ، (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي)⁴⁸ ، والضرائب التي شجع الافراد على دفعها بدافع الاستحباب كالصدقة المستحبة والانفاق في سبيل الله: (الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)⁴⁹ ، (ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون)⁵⁰ ، كلها ترفع حوائج المعدمين وتسد رمقهم وتشبعهم. ولعل الواقع يشير الى ان المجتمع الاسلامي يصرف أكثر من خمسة وعشرين بالمائة من ثرواته العينية أو النقدية على الطبقة الفقيرة، في سبيل رفعها الى مستوى الطبقة الاجتماعية الواحدة التي صممها الاسلام في نظامه الاجتماعي. وهذا الوارد الضخم الذي يخرج من جيب الطبقة الغنية ليدخل في دخل الطبقة الفقيرة يساهم مساهمة عظيمة في تضيق الفوارق الطبقيّة بين الافراد حتى يحوها محواً من الخارطة الاجتماعية، ويضع بدلها نظاماً انسانياً عادلاً مؤلفاً من طبقة موحدة مختلفة الدرجات؛ بينما يصرف النظام الرأسمالي الاميركي مثلاً اثنين بالمائة فقط من وارداته على الفقراء كإعانات غذائية لإشباعهم، أو صحية لمنع تفشي الامراض بينهم⁵¹ ونظام كالا سلام يأمر بصرف ربع واردات الثروة الاجتماعية على الفقراء جدير بأن يحقق أعلى درجات العدالة الاجتماعية في المجتمع البشري ، وجدير بقيادة العالم والبشرية المعذبة بعذاب الجوع والفقر والمرض نحو شاطئ الامان والعدالة والاستقرار الاجتماعي.

ولاشك ان الاسلام يرفض فكرة النظرية التوفيقية الغربية القائلة بأن انعدام العدالة الاجتماعية يمكن جبره بزيادة الانتاج⁵² ؛ لان انعدام العدالة بين طبقات المجتمع الانساني لا يمكن تبريره بأية منفعة اجتماعية مهما كان لوها ومنشأها. ولكن اقرار الاسلام بالمساواة التامة في دفع المكافأة الاجتماعية لكل الافراد مهما كان لوهم أو جنسهم، يساعد على زيادة الانتاج الاجتماعي، ويساهم في تمتين الاواصر النفسية بين جميع

45 سورة التوبة: الآية 60.

46 سورة المائدة: الآية 95.

47 سورة الكوثر: الآية 2.

48 سورة البقرة: الآية 196.

49 سورة البقرة: الآية 274.

50 سورة الحشر: الآية 9.

51 روبرت دال - الديمقراطية في الولايات المتحدة. الطبعة الرابعة. بوستن: هوتن ميغلين، 1981م.

52 دنيس رونك - النظرية التوفيقية في انعدام العدالة الاجتماعية: بعض الملاحظات المهملة. مقالة علمية في (المجلة النقدية الامريكية لعلم

الاجتماع) ، عدد 24، 1959م. ص 772-782.

العمال على الساحة الانتاجية. فالفرد ذو البشرة البيضاء لا يختلف عن نظيره من ذوي البشرة السوداء أو الصفراء، بل ان الكل سواسية امام رب العمل؛ والمقياس في دفع الاجر هو الجهد المبذول وقيمة العمل. وهذه هي عين المساواة الحقيقية.

تعريف الفقر وتحديد الفقراء

والفقر الذي ورد في قوله تعالى بخصوص انكاح الايامى: (إن يكونوا فقراء يغنهم الله في فضله والله واسع عليم)⁵³ ، حدد عن طريق الشارع بحالة الفرد الذي لا يملك مؤونة سنته اللاتقة بحاله أو لعياله. بمعنى ان المؤونة السنوية هي الفصل في كشف حالة الفرد فيما يتعلق بالغنى أو الفقر. فالفقير من لا يملك مؤونة سنة، والغني هو الذي تتحقق له مؤونة سنوية لائقة بوضعه الاجتماعي. وقيل: "ان الاولى ايكال معرفة النفقة المستثناة أو المؤونة الى العرف"⁵⁴ ، وبذلك فان كل فرد في المجتمع الاسلامي مضمون على الصعيد التطبيقي من الناحية المعيشية لمدة سنة كاملة، فاذا دخلت السنة الجديدة وليس لديه وعائلته ما يكفيهم — عندئذ — يحق له أخذ ما يكفيه مع من يعيلهم من الموارد المالية الشرعية لسنة اخرى، وهكذا الى ان يتبدل وضعه الاقتصادي فيصبح غنياً. وهذا الضمان المالي يشبع حاجات الطبقة الفقيرة ثم يرفعها الى مستوى عامة الناس وهي الطبقة المتوسطة في النظام الاجتماعي الاسلامي.

وبطبيعة الحال، فان النظرية الاجتماعية الاسلامية لا تلوم الفقراء على فقرهم ولا تلزمهم مسؤولية تحميل الآخرين كاهل الانفاق، بل ان الاسلام ينظر ضمن منهجه الاجتماعي الشامل الى الفقراء نظرة ملتها الترحم وروح المساواة، ويؤكد ان للفقراء حقاً ثابتاً في اموال الاغنياء، كما ورد عن الامام الصادق (ع): (ان الله تبارك وتعالى شرك بين الفقراء والاغنياء في الاموال، فليس لهم ان يصرفوا الى غير شركائهم)⁵⁵ . بمعنى ان الله سبحانه قد جعل للفقراء حقاً في اموال الاغنياء كحق غرماء الميت المتعلق بتركته، فان امتنع الغني عن اداء ذلك الحق، كان للحاكم الشرعي أو لعدول المسلمين من باب الحسبة استيفاء ذلك الحق قهراً. وليست الضريبة الواجبة من زكاة وخمس وكفارات وزكاة فطر وهدي ... هو كل ما يقدمه الاسلام للفقراء، بل ان الانفاق المستحب وصدقة السر تسد جزءاً كبيراً من حاجاتهم ايضاً، الى حد الكفاية والغنى.

⁵³ سورة النور: الآية 32.

⁵⁴ جواهر الكلام ج 16 ص 59.

⁵⁵ الوسائل ج 4 ص 148.

وبالاجمال، فان الاسلام عالج مشكلة الفقر بالخطوات التالية:

اولاً: أمر بفرض ضريبة ثابتة على اموال الاغنياء: (اهم كانوا قبل ذلك محسنين ... وفي اموالهم حق للسائل والمحروم)⁵⁶ ، (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)⁵⁷ ، (فلا اقتحم العقبة، وما ادراك ما العقبة؟ فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة، أو مسكيناً ذا متربة)⁵⁸ .

ثانياً: اعطى الفقراء حد كفايتهم من الناحية المعيشية مما وفر لهم فرصاً حقيقية لإلحاقهم بالطبقة المتوسطة: (وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم)⁵⁹ ، (فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير)⁶⁰ ، ولا يتحقق الاطعام الا بتحقيق الاشباع والاكتفاء.

ثالثاً: حث على الانفاق المندوب، وشجع على السخاء والكرم في العطاء، وخاطبهم بانكم: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)⁶¹ ، (يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه الا ان تغمضوا فيه)⁶² ، (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلوة وآتى الزكوة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون)⁶³ .

رابعاً: أمر بتحريك المال الصامت لتنشيط الطاقات والإبداعات المختلفة في النظام الاجتماعي؛ وهدد بمعاقبة اولئك الذين يخالفون هذا النظام المالي الدقيق: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم...)⁶⁴ .

⁵⁶ سورة الذاريات: الآية 16 و 19.

⁵⁷ سورة التوبة: الآية 103

⁵⁸ سورة البلد: الآية 11 - 16.

⁵⁹ سورة البقرة: الآية 271.

⁶⁰ سورة الحج: الآية 28.

⁶¹ سورة آل عمران: الآية 92.

⁶² سورة البقرة: الآية 267.

⁶³ سورة البقرة: الآية 177.

⁶⁴ سورة التوبة: الآية 34.

فلا ريب اذن ان يثق الاسلام ثقة مطلقة بنظامه الاجتماعي الذي يعالج فيه الفقر معالجة حقيقية، كما يشير الى ذلك قول الامام الصادق (ع): (لو ان الناس أدوا زكاة اموالهم مابقي مسلم فقيراً محتاجاً)⁶⁵ . ولاشك ان الفرد الجائع يمثل ادانة حقيقية للنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه، خصوصاً اذا كان ذلك النظام يساهم في تجويعه وحرمانه من أبسط مقومات الحياة. ولما كان الاسلام مثيل جوهر العدالة الاجتماعية فانه يعتبر من أخطر الانظمة الفكرية العقائدية المضادة للنظام الاجتماعي الرأسمالي الذي يحصر الثروة الاجتماعية بالطبقة العليا، غير مكترث بجرمان افراد بقية الطبقات من خيرات النظام الاجتماعي .

على أي اساس يتم التفاضل؟

ويختلف المجتمع الانساني في نظرتة الى الافراد، وفي التمييز والتفاضل بينهم. وعلى ضوء ذلك الاختلاف، ينقسم المجتمع البشرى الى قسمين: ففي بعض المجتمعات يتم التمييز في المكافأة على اساس اللون والجنس والمنشأ؛ وهذا هو القسم الاول. وفي البعض الآخر يتم التمييز في المكافأة والتفاضل على اساس العلم والمهارة والجهد؛ وهذا هو القسم الثاني. وقد حرم الاسلام التفاضل القائم على الاعتبار الاول، وشجع التمييز القائم على اساس الاعتبار الثاني: (قل هل يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون)⁶⁶ . (ان الله يأمر بالعدل والاحسان)⁶⁷ ، (يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم)⁶⁸ . ومنشأ تحريم التفاضل على اساس لون البشرة كالابيض والاسود، أو جنس الانسان كالذكر والانثى، أو منشأ الفرد كالمولود في الريف والمولود في المدينة: ان هذه المقاييس تتنافى مع العدالة الاجتماعية التي أقرها الدين، بل ان التفاضل الذي امضاه الشرع الحنيف وشجع الافراد على ممارسته هو التفاضل القائم على اساس بذل الجهد وقيمة العمل. ولما كانت قابليات الافراد في التحصيل والفهم والادراك متفاوتة، كان تمايز الافراد واختلافهم من الناحية العلمية الاكتسابية امراً حتمياً. وأفضل ما يسلط الضوء الكاشف على الفارق بين الطاقات البشرية وقابلياتها على الانتاج، قوله تعالى: (وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر

⁶⁵ من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 3.

⁶⁶ سورة الزمر: الآية 9.

⁶⁷ سورة النحل: الآية 90.

⁶⁸ سورة الحجرات: 13.

على شيء وهو كلُّ على مولاه اينما يوجهه لايات بحير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم⁶⁹.

والخلاصة: ان التفاصل بين الافراد على اساس الجهد وقيمة العمل أصل مشروع وقاعدة عامة لتنمية المواهب والطاقات الخلاقة، شرط ان لا يخرج ذلك عن اطار العدالة الاجتماعية في سد الحاجات الاساسية لكل افراد النظام الاجتماعي .

الضمان والتكافل الاجتماعي في الاسلام

وواجب الدولة في النظام الاسلامي ضمان معيشة الافراد، وهي بذلك تتبع أحد هذه الطرق الثلاثة؛ اولها: ان توفر لهم اعمالاً يرتزقون بها الى حد الكفاية. ثانيها: ان تضمن معيشتهم الاساسية في حالة عدم توفر فرص العمل. ثالثها: ان تنشئ لهم هيئات ولجاناً متخصصة لاستحداث مختلف الاعمال في الزراعة والصناعة والاعمال التجارية. وكل هذه الطرق الهادفة لضمان معيشة الافراد يمكن ايجادها ضمن حدود الدولة والنظام الاجتماعي، لأن الأرض — بكل خيراتها — لا تبخل على الانسان بعمل، وان العقل البشري — بطاقته الجبارة — يفتح آفاقاً واسعة لتطوير مصادر الغذاء في البر والبحار والمحيطات والانهار. وهذه الخيرات تستطيع اشباع ملايين الافراد، خصوصاً اذا ما استخدمت وسائل الانتاج الزراعي والحيواني الميكانيكية التي تستطيع مضاعفة الانتاج الغذائي بكلفة أقل. وكل هذا النشاط والاستثمار يقع تحت عنوان حق الجماعة في التمتع بمصادر الثروة الاجتماعية؛ فنضمن الدولة حقوق القاصرين والعاجزين عن العمل، فضلاً عن حقوق عموم الافراد باستثمار مصادر الثروة الطبيعية بكافة انواعها اشكالها المعروفة. فالأرض بخيراتها الهائلة انما خلقت للجميع كما ورد في قوله تعالى : (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً)⁷⁰.

وهذا الضمان ينبع من جوهر النظرة القرآنية للانسان. فالفرد — حسب تلك النظرة — ليس كياناً مادياً فحسب، بل هو كيان مادي وروحي كريم؛ والجوع يمزق هذا الكيان ويحط من قدره؛ وبذلك فلا بد من اشباع حاجاته الاساسية في العيش الكريم. والى هذا التفضيل اشار الكتاب المجيد بقوله: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)⁷¹. وليس غريباً ان

⁶⁹ سورة النحل: الآية 76.

⁷⁰ سورة البقرة: الآية 29.

⁷¹ سورة الاسراء: الآية 70.

نلمس بكل صراحة ادانة القرآن الكريم للبخل والبخلاء، واولئك الذين يكتنزون اموالهم ويعدونها عن التداول الاجتماعي؛ لأن البخل يحرم الافراد من التنعم بالثروات الاجتماعية: (ويلٌ لكل همزةٍ لمزةٍ ، الذي جمع مالاً وعدده ، يحسب ان ماله أخلده ، كلا لينبذن في الحطمة)⁷² ، (أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين)⁷³ ، (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم، بل هو شرٌّ لهم ، سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة)⁷⁴ .

ان من حق المخلوق على الخالق اشباعه وكسوته، وأي نقض لهذا القانون الكوني انما هو نقض لصميم مفهوم العبودية بين المربوب والرب. فالجائع لا يستطيع عبادة الله، ولا يقدر على تحمل التكاليف الشرعية؛ فكيف يأمره الخالق — اذن — بالعبادة، ولا يضمن له العيش الكريم؟ ولا شك ان المولى عز وجل خلق للأفراد مصادر غذائهم وكسوتهم، ولكن سوء التوزيع الذي يقوم به الانسان هو الذي يحرم البعض من حقوقهم ويتختم البعض الآخر. وهذا يفسر — الى حد ما — تأكيد الاسلام المستمر على الانفاق الواجب والمستحب على الفقراء والمساكين؛ خصوصاً في موارد الانفاق التي ذكرناها سابقاً، كالصدقات الواجبة، والكفارات، والاضحية، والانفال.

ولا تتوقف النظرية الاسلامية بمساعدة الفقراء عند الضمان الاجتماعي فحسب، بل تتعدى في نظرتها الشمولية الى التكافل العام بين جميع افراد المجتمع الانساني، الذي ينبغي ان يقوم على مبدئين هما: الاول: مبدأ كفالة الافراد بعضهم البعض كفاية، وهذا المبدأ لا يمكن تجزئته أو فصله عن بقية أحكام الاسلام التي تفرض على المكلفين ضرائب وغرامات مالية أو عينية يرد أغلبها الى الفقراء، خصوصاً القاصرين والعاجزين.

الثاني: مبدأ الاخوة الذي يعتبره الاسلام حجر الاساس في بناء العلاقات الاجتماعية النظيفه. وقد اشارت الاحكام الشرعية الاسلامية في أكثر من موضع الى ضرورة التحسس لآلام الآخرين وأهمية مشاركة الافراد شعورهم الانساني من افراح واتراح. فالمصائب الجماعية أخف ثقلاً على كاهل الفرد من تلك التي ينوء بحملها الانسان منفرداً دون صديق أو حميم. ولذلك كان مفهوم الاخوة في الاسلام، وما يترتب عليه من آثار

⁷² سورة الهمزة: الآية 1-4.

⁷³ سورة الماعون: الآية 1-3.

⁷⁴ سورة آل عمران: الآية 180.

اقتصادية في توزيع الثروة، من أكثر وسائل التكافل الاجتماعي تأثيراً وأمضاها فعالية في تضيق الفوارق الطبقة بين الافراد. ولئن كان (المذهب الفردي) الذي تدعي النظرية الرأسمالية تفوقه على بقية المذاهب الاجتماعية، قد نجح في دفع الافراد نحو العمل والابداع⁷⁵، الا ان التأثيرات الاجتماعية السلبية التي اوقعها ذلك المذهب بالمجتمع الرأسمالي، تجعله من أكثر المذاهب الاجتماعية فشلاً في تحقيق سعادة الانسان وطموحه في تحقيق مجتمع سعيد متكاتف يقوم على اساس المساواة والعدالة الانسانية .

نقد فكرة (العدالة الاجتماعية) في النظريات الغربية

وتتنافس على الساحة الفكرية الاجتماعية في اوربا وامريكا، اربع مدارس نظرية في تفسير معنى العدالة الاجتماعية؛ وهي المدرسة التوفيقية، والمدرسة الماركسية، والمدرسة التليفية، ومدرسة (ماكس وبر). فالمدرسة التوفيقية بروادها الثلاثة (اميلي ديركهايم)، و(هربرت سبنسر)، و (تاركوت بارسنس) تؤمن بكل قوة بأن انعدام العدالة الاجتماعية الناتج من فوراق احور العمل والمكافآت الاجتماعية يساعد بشكل حتمي على ثبات واستقرار النظام الاجتماعي⁷⁶؛ لأن ارتباط الدور الاجتماعي الذي يقوم به الفرد بالمكافأة المالية التي يستحقها هو الذي يحرك الطاقات الابداعية في النظام الاجتماعي. وقد فندنا آراء هذه المدرسة عندما درسنا موضوع الاجر والمكافأة في بداية هذا الفصل.

ولكن المدرسة الماركسية اصرت على ان انعدام العدالة الاجتماعية ماهو الا نتيجة حتمية للصراع الطبقي الدائر على الساحة الاقتصادية⁷⁷. فتراكم الثروة عند افراد الطبقة الرأسمالية هو الذي ساهم في تصميم شكل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسيطر بها هؤلاء على مصير الطبقات الاجتماعية الاخرى. الا ان الفشل الذي منيت به الفكرة الماركسية في الاجابة على الاسئلة المطروحة أفقدها الكثير من الانصار. فقد عجزت النظرية عن التنبؤ بظهور طبقة وسطى في المجتمع الرأسمالي. وان افراد هذه الطبقة لا يعملون بالضرورة ضمن توجه الطبقة الرأسمالية وخدمة مصالحها. فأساتذة الجامعات، والعاملون في الحقول الطبية من

⁷⁵ مي بروديك - المذهب الفردي الطريقي: تعريف واختزال. مقالة فلسفية في مجلة (فلسفة العلم) عدد 25، رقم 1، 1958م. ص 1-22.

⁷⁶ ديليو بكلي - انعدام العدالة الاجتماعية والنظرية التوفيقية في التفاضل الاجتماعي. مقالة علمية في (المجلة النقدية لعلم الاجتماع)، عدد 23، 1958م. ص 369-375.

⁷⁷ كارل ماركس - المخطوطات الاقتصادية والسياسية لعام 1844م. نيويورك: الناشران الدوليون، 1964م.

بحوث وتطبيق وتعمير أو العاملون في خدمات النقل يعملون اما على اساس الدخل الشخصي أو على اساس كونهم موظفين لشركات كبيرة مملوكة من قبل افراد عديدين عن طريق الاسهم والسندات. وحتى ان ملكية وسائل الانتاج التي تتحدث عنها النظرية الماركسية فالها وان كانت موجودة في عالم اليوم، الا ان العديد من هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة تقع تحت ملكية الألو ف من اصحاب الأسهم والسندات وتدار من قبل موظفين يتقاضون اجوراً معينة على جهدهم وعملهم؛ وفي نهاية المطاف توزع أرباح هذه المؤسسات على الأسهم ومالكيها بالتساوي. فتراكم الثروة في هذه المؤسسات اذن يختلف اليوم عما كان عليه الوضع الاقتصادي في القرن التاسع عشر.

والمدرسة التليفية التي حاولت الجمع بين حسنات المدرستين التوفيقية والماركسية لم تتوفق في طرح منهج مقنع جديد لمشكلة انعدام العدالة وسوء توزيع الثروة الاجتماعية⁷⁸. فقد آمنت هذه المدرسة بفكرة المدرسة التوفيقية القائلة بأن حاجات المجتمع الاساسية من الخيرات لا بد ان تشغل بالادوار التي يتطلبها ذلك المجتمع. وبسبب ملء تلك الحاجات الاجتماعية بالادوار المختلفة، فقد اختلفت قيمة المكافآت الاجتماعية للعمال والخبراء. وآمنت في نفس الوقت بفكرة المدرسة الماركسية الزاعمة بحتمية الصراع الاجتماعي للمحافظة على ديناميكية المجتمع الانساني باعتبار ان توفر الخيرات بشكل يفيض عن حاجة المجتمع سيؤدي حتماً الى التنافس والصراع الاجتماعي. ولكن هذه المدرسة وقعت في خطأ فادح، وهو ان زيادة الثروة في المجتمع، لا تكون بالضرورة عاملاً من عوامل نشر الاجتماعية حرمان الاجتماعي، فزيادة الثروة وحسن وعدالة توزيعها تؤدي الى رخاء اجتماعي يساهم في رفع الحيف عن المظلومين والمحرومين؛ لأن العدالة الاجتماعية ترتبط في الاصل بنظام يساهم في توزيع عادل للثروة، ولا يرتبط بالزيادة المالية نفسها.

ولم يمنع اعجاب الطبقة العاملة والمتقفة الاوروبية في القرن التاسع عشر بأفكار (كارل ماركس)، من تكثيف الجهود العلمية لمناقشتها ونقدها، والتشكيك بسلامة أسسها الفكرية؛ وكان من رواد هؤلاء الذين انتقدوا نظرية (كارل ماركس) في تحليل العلاقات الاجتماعية على ضوء الصراع الطبقي: العالم الاجتماعي الالماني (ماكس وبر)؛ حيث قدم خلال نقده لأفكار (كارل ماركس) نظرية جديدة مناقضة تماماً للنظرية الماركسية، وتتلخص نظرية (ماركس وبر) بالقول بأن فكرة نشوء الطبقات الاجتماعية لا تحصل نتيجة الصراع الطبقي، بل تحصل نتيجة تداخل عوامل ثلاثة؛ وهي: الاول: العامل الاقتصادي، والثاني: العامل

⁷⁸ جيرهارد لينسكي - السلطة والامتيازات: نظرية في انعدام العدالة الاجتماعية. نيويورك: ماكرو هيل، 1966م.

السياسي، والثالث: العامل الاجتماعي؛ أو بمعنى آخر: الثروة، والقوة (أو السلطة)، والمنزلة الاجتماعية⁷⁹. فاذا أردنا معرفة الطبقة الاجتماعية لمعلم المدرسة مثلاً، فما علينا الا ان نحسب ثروته المالية، ونلاحظ قوته السياسية، ونلمس منزلته الاجتماعية، ثم نحكم من خلال هذه العوامل الثلاثة على موقعه في الطبقات الاجتماعية. ولكن (ماكس وبر) وقع في خطأ واضح وهو ان هذه العوامل الثلاثة متشابكة في الطبقة العليا في المجتمع، ومستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض في الطبقتين الوسطى والفقيرة. فعالم الدين الورع مثلاً غني في النفس (المنزلة الاجتماعية)، فقير في المال (العامل الاقتصادي)، حكيم في القيادة (العامل السياسي). فأين تقع مرتبته في الطبقات الاجتماعية؛ الطبقة العليا، ام الوسطى، أم الفقيرة؟ ثم الا يمتلك افراد الطبقة الرأسمالية الثروة والقوة السياسية والمنزلة الاجتماعية بينما يمتلك الفقير احياناً المنزلة الاجتماعية ولكنه لا يمتلك الثروة؟ فأين موقعه في هذه النظرية؟ هذه الاسئلة لا تجيب عليها نظرية (ماكس وبر) لانها تنظر لطبقات النظام الاجتماعي من منظار الطبقة العليا فقط. و(ماكس وبر) لم يعط تحليلاً صحيحاً أو علاجاً نافعاً لمشكلة انعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي. ولو كان صادقاً في تحليله لنظر الى جوهر المشكلة الاجتماعية وهي مشكلة توزيع الثروات بين الافراد، وما يصاحب ذلك التوزيع غير العادل من تراكم للثروة وتركيز للقوة السياسية والاقتصادية في طرف معين، وما يتبعه من تحكم وسيطرة تؤدي الى انعدام العدالة بين الافراد في النظام الاجتماعي.

وبعد ان اثبتنا فشل هذه النظريات في معالجة انعدام العدالة الاجتماعية نرجع الى النظرية القرآنية في تثبيت صرح العدالة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي، فقد تعامل القرآن الكريم مع قضية توزيع الثروة الاجتماعية على عدة محاور:

الاول: المحور التعبدي، حيث يتضح من دراسة الاحكام الشرعية الخاصة بالزكاة المالية وزكاة الفطر والخمس والانفال والاضاحي والكفارات والصدقات المستحبة، ان الانفاق يعتبر من صميم الاعمال التعبدية التي يجازى على تأديتها المكلف أو يعاقب على مخالفتها لها: (مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة

⁷⁹ ماكس وبر - الاقتصاد والمجتمع. نيويورك: بدمنستر، 1968م. الطبعة الاولى عام 1922م.

انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة، والله يضاعف لمن يشاء، والله واسع عليم)⁸⁰ ، (يا أيها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة)⁸¹ .

الثاني: العامل الاخلاقي، الذي يعتبر المال مجرد وسيلة من وسائل نفع النظام الاجتماعي واشباع حاجات الافراد الاساسية، فيوصي — مثلاً — برد المال المأخوذ حراماً الى صاحبه، أو صرفه على الفقراء اذا عجز عن معرفة مالكة، ويوصي أيضاً بمساعدة الافراد الذين ركبتهم الديون، بتسديدها من بيت المال، ونحو ذلك، فيقول عز وجل: (انما الصدقات للفقراء والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فريضة من الله والله عليم حكيم)⁸² .

الثالث: عامل الاعتدال في حجم الضريبة المفروضة على اموال الاغنياء، والتأكيد على كون الضريبة تخص الفائض من الارباح السنوية؛ حيث تستثنى المؤونة ومصاريف العمل من النسبة المتوية لأموال الاغنياء. وفي الوقت ذاته يوصي الاسلام بالاعتدال في صرف الزكاة بالنسبة للفقراء، فلا يحق للفقير تبذير المال الذي يستلمه من الحقوق الشرعية، بل لا يحق للافراد اطلاقاً الاسراف والتبذير: (ولا تبذر تبذيراً ... ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين)⁸³ .

الرابع: ان كمية المال الوارد عن طريق الحقوق الشرعية، تعتبر في الواقع كمية هائلة؛ وتشديد الاسلام على صرف هذه الكمية الضخمة من المال على الفقراء والمساكين بالخصوص لإشباع حاجاتهم الاساسية في المأكل والملبس والمسكن، يضعه على صدر الانظمة الاجتماعية التي تنجح في معالجة مشكلة الفقر معالجة حقيقية. وهذا الدور الاسلامي في معالجة المشكلة الاجتماعية مستندٌ على فهم حقيقة الانسان الداخلية في العطاء وحقيقة التكليف الشرعي للافراد في التعاون والتضامن الاجتماعي .

80 سورة البقرة: الآية 261.

81 سورة البقرة: الآية 254.

82 سورة التوبة: الآية 60.

83 سورة الاسراء: الآية 26-27.

الاسباب الداعية لاستمرار الظلم الاجتماعي

وإذا كانت أكثرية أفراد المجتمع مظلومة اجتماعياً ومحرومة من حقوقها الأساسية، فلماذا لا تطيح هذه الكثرة بالطبقة المتحكمة القليلة العدد؟ ولماذا يستمر الظلم الاجتماعي لأجيال عديدة وحقب زمنية طويلة دون أن يتزعزع النظام الاجتماعي الظالم؟ لاشك أن الجواب على هذا السؤال يتطلب ملاحظة عاملين مهمين يتمسك بهما النظام السياسي الحاكم؛ الأول: السيطرة على منابع القوة لحفظ النظام، والثاني: إيجاد نظام فكري عقائدي يبرر للغالبية العظمى من أفراد المجتمع أحقية هذا النظام في البقاء.

أ- السيطرة على منابع القوة الاجتماعية:

لاشك أن القاعدة الاقتصادية لجماعة ما تلعب دوراً مهماً في التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع ككل. بمعنى أن الجماعة التي لها قوة اقتصادية عظيمة، تستطيع أن تترجم هذه القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية، وتتمكن من خلالها السيطرة على المؤسسات الاجتماعية الأساسية، كمؤسسات الحكومة، والقضاء، والتعليم، والطب، ونحوها. وقد أشار القرآن الكريم بشكل إجمالي إلى أهمية المال في القوة الاجتماعية كما جاء على لسان موسى (ع): (إنك أتيت فرعون وملاًه زينة و أموالاً في الحياة الدنيا)⁸⁴ ، وفي موضع آخر: (وآمدناكم باموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً)⁸⁵ ، (كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً واولاداً)⁸⁶ ، (وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتتوء بالعصبة أولي القوة)⁸⁷ . والمال في النظام السياسي الظالم، هو المحرك الأساس لكل المؤسسات الاجتماعية؛ فالقانون في ذلك المجتمع يدافع عن الثري ولا يحمي الفقير. والمؤسسات المتلبسة بالدين في المجتمعات الرأسمالية تدعم النظام الاجتماعي الظالم ولا تنادي بالاطاحة به. وحتى المؤسسات التعليمية تمجد حسنات النظام السياسي ولا تنتقد أخطائه وسلبياته. وبالتالي فإن الطبقة الغنية الحاكمة تصيح هي الوطن والعرض والدين؛ ومن يهاجمها فانما يهاجم كل المقدسات التي يؤمن بها الافراد في الطبقات الاجتماعية. وشخص كهذا — بعرفها — خارج عن الاجماع العام الذي أقره العرف الاجتماعي وأمضاه القانون.

84 سورة يونس: الآية 88.

85 سورة الاسراء: الآية 6.

86 سورة التوبة: الآية 69.

87 سورة القصص: الآية 76.

ب-النظام الفكري لطبقة الاقوياء:

ولاشك ان النظام الفكري والثقافي لأي مجتمع هو النظام الفكري الذي تتبناه الطبقة الحاكمة. فطبقة العمال الحاكمة في المجتمع الشيوعي المندرج — مثلاً — تفرض، بكل قوة، الفكر الذي تتبناه وتؤمن به. وعندها، يصبح الفكر الشيوعي هو الفكر المسيطر على الساحة الفكرية في المجتمع. والفكر الذي تؤمن به النظرية الرأسمالية يسيطر على كل توجهات المجتمع الرأسمالي. وهكذا ترى ان الافكار تابعة للحكام، كما ان الاحكام تابعة للاسماء في المصطلح الاصولي. ويشير القرآن الكريم الى هذا المفهوم ايضاً عندما يتعرض لممارسات فرعون في اقناع الافراد بأنه هو الاله الذي ينبغي ان يعبد: (وقال فرعون يا ايها الملأ ما علمت لكم من إله غيري)⁸⁸ ، (وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب)⁸⁹ ، فهو المستخف المستهتر بالقيم السماوية : (قال فرعون وما رب العالمين)⁹⁰ ، (قال فرعون ما اريكم الا ما أرى وما أهديكم الا سبيل الرشاد)⁹¹ ، وهو الذي يبث الرعب في قلوب الناس: (على خوفٍ من فرعون وملأهم أن يفتنهم)⁹² ، وهو الذي يمتلك القوة والارادة الطاغوتية : (وقال فرعون ائتوني بكل ساحر عليهم)⁹³ ، (قال فرعون آمنتم به قبل ان إذن لکم)⁹⁴ ، وهو الذي يؤمر فيطاع: (فتولى فرعون فجمع كيده ثم أتى)⁹⁵ ، (فأتبعهم فرعون بجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم)⁹⁶ ، (فأرسل فرعون في المدائن حاشرين)⁹⁷ ، وهو الذي طغى واستعلى في

88 سورة القصص: الآية 38.

89 سورة غافر: الآية 36.

90 سورة الشعراء: الآية 23.

91 سورة غافر: الآية 29.

92 سورة يونس: الآية 83.

93 سورة يونس: الآية 79.

94 سورة الاعراف: الآية 123.

95 سورة طه: الآية 60.

96 سورة طه: الآية 78.

97 سورة الشعراء: الآية 53.

الارض: (وان فرعون لعالٍ في الارض وانه لمن المسرفين)⁹⁸ ، (اذهبوا الى فرعون انه طغى)⁹⁹ ، (وأضل فرعون قومه وما هدى)¹⁰⁰ .

ولاشك ان احفاد فرعون اليوم يمارسون طرقاً فكرية تؤدي الى نتائج تشابه ما أدت اليه سياسة فرعون، وهي السيطرة على الحكم والنظام الاجتماعي بالقوة. وأقرب مثال على ذلك هو سياسة النظام الرأسمالي الغربي؛ فان أخطر فكرة يرهبها ذلك النظام هي فكرة (العدالة الاجتماعية)؛ ولذلك فاننا لا نتحسس لصدى هذه الكلمة في الساحة الاعلامية أو الفكرية أو السياسية الرأسمالية. بل يحاول ذلك النظام بكل جهد استبدال كلمتي (العدالة الاجتماعية) بـ (الحلم الرأسمالي) . والحلم الرأسمالي فكرة مزيفة تحاول الايحاء لأفراد النظام الاجتماعي بأن جمع الثروة الاجتماعية وتراكمها مبني — حسب الفكرة الرأسمالية — على أساس الجهد والعمل¹⁰¹ . ولكنها تتناسى بأن الثروة العينية الموجودة في المجتمع لما كانت محدودة بمحدود توفر النقد المتداول، أصبح تحقيق (الحلم الرأسمالي) اداةً لحرمان بقية الافراد الذين يعيشون على نفس الأرض الاجتماعية؛ لأن أية زيادة مالية في دخل طبقة اجتماعية معينة يؤدي الى اختلال اقتصادي واجتماعي ونقيصة في الطبقات الاجتماعية الاخرى.

وعلى ضوء ما ذكرناه، فان الطبقة الرأسمالية الغنية المتحكمة بشؤون النظام الاجتماعي تحاول ادانة الفقراء والمظلومين ووصمهم بالفشل الاقتصادي في جني الاموال، فتزعم بأن الفقراء والمستضعفين لو كان لهم قدر من الذكاء والمهارة لما استغرقت رحلتهم من صحراء الاحلام الى شاطئ الواقع وقتاً طويلاً. وهذا اللصاق الفكري تستخدمه الطبقة الرأسمالية الحاكمة حتى تبقى متمسكة بمواقفها السياسية والاجتماعية القوية. وهذا الاسقاط النفسي بلوم الفقراء على فقرهم وتشجيعهم على الايمان بالحظ والمصير المكتوب ونحوها يخدم النظام الطبقي الرأسمالي لأنه يحاول تخدير الفقراء الى امد غير محدود. ولذلك ، فان أية حركة فكرية تحاول ايقاظ الغافلين من غفلتهم ونومهم تواجه بأقسى واعنف الوسائل.

والاسلام بكل ابعاده العبادية والاجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة العدالة الاجتماعية، يمثل هذه الحركة الموضوعية التي تحاول ايقاظ هؤلاء النائمين من نومهم العميق، ولذلك فان محاربته تستدعي استخدام

⁹⁸ سورة يونس: الآية 83.

⁹⁹ سورة طه: الآية 43.

¹⁰⁰ سورة طه: الآية 79.

¹⁰¹ كريستوفر جنكز وآخرون — من الذي يسبق؟ العوامل الحاسمة في النجاح الاقتصادي في امريكا. نيويورك: الكتب الاساسية، 1979م.

اقسى وسائل البطش والتنديد؛ على عكس الديانات الاخرى التي تشجعها الانظمة الاجتماعية الظالمة، كاهندوسية مثلاً التي تؤمن بأن روح الفرد المطيع تحل في اجسام افراد الطبقة العليا في المجتمع، وروح العاصي لتعاليم الهندوسية تحل في اجسام افراد الطبقة الفقيرة¹⁰²؛ لأن الفقر ما هو الا عقابٌ للارواح العاصية، فلا يستطيع حينئذ ان ينتقل الافراد من الطبقة الفقيرة المحكومة الى الطبقة الثرية الحاكمة.

والنظام الكنسي النصراني في القرون الوسطى كان عوناً للنظام الاقطاعي السائد في اوروبا. فطالما كان الملك مفوضاً من قبل الله سبحانه وتعالى بالتصرف بأرواح الناس واموالهم واعراضهم، فان الجرائم المنسوبة للطبقة الحاكمة انما هي نتيجة طبيعية للارادة الالهية والعمل الرباني، وليس للافراد دخل في تغييرها أو ادانتها ! اذن ليس غريباً ان نجد افراداً عاشوا آثار تلك الافكار مثل (كارل ماركس) وغيره آمنوا — بعد ان رأوا بأمر أعينهم فظائع سلوك رجال الكنيسة — بأن الدين أفيون الشعوب. وليس هناك شك بأنهم كانوا يقصدون النصرانية الكنسية في ذلك، لأنهم رأوا آثار احكام بابوية القرون الوسطى الزاعمة بأن النظام الاجتماعي الظالم لا يجوز تغييره أو ادانته عن طريق الثورة والعنف، لأن ذلك النظام ما هو الا تصميم الهي للبشرية المعذبة ! وحتى ان فكرة الاستعمار الاوربي للمناطق الآمنة في افريقيا وآسيا لنهب ثروات العالم الاسلامي في القرون الاربعة الاخيرة، صورت من قبل الطبقة الرأسمالية على انها من أنبل قضايا الرجل البيض. وكان هدفها بالأصل — بزعمهم — رفع غائلة البدائية والمرض والفقر عن رجال المجتمعات المتخلفة، ورفع علم الحضارة والتقدم في ثنايا تلك المجتمعات¹⁰³. وربما اعتقد فقراء المجتمع الرأسمالي في الماضي ان ادعاءات الرجل الاوربي الابيض فيما يتعلق بفقراء العالم صحيحة؛ ولكن تبين لهم فيما بعد ان الذي استعبدهم لقرون طويلة لا يمكن ان يعدل مع افراد آخرين يختلفون عنه في الجنس واللغة والدين.

وعليه، فان النظام الفكري للطبقة الحاكمة هو الذي ييقي الظلم الاجتماعي قائماً، مع ان الطبقة الحاكمة قليلة العدد والطبقة المحكومة تمثل أغلبية أفراد النظام الاجتماعي، ويأتي المال الذي يعكس منابع القوة الاجتماعية ليتوج سيطرة نظام الظلم الاجتماعي على كل مقدرات الحياة الانسانية.

¹⁰² لويس رينو — الهندوسية. نيويورك: برازيلر، 1962م.

¹⁰³ جوزيف كونراد — قلب الظلام. نيويورك: سانت مارتين، 1989م.

الفصل الثاني

الانحراف الاجتماعي ومعالجته

على ضوء النظرية القرآنية

النظرية القرآنية في معالجة الانحراف الاجتماعي * الانحرافات الاجتماعية الرئيسية واساليب معالجتها : 1 — جرائم الاعتداء على النفس البشرية وما دونها 2 — جرائم ضد الملكية 3 — الجرائم الخلقية 4 — جرائم ضد النظام الاجتماعي العام * النظريات الاجتماعية الغربية بخصوص الانحراف ونقدها * نظام العقوبات : نقاط مقارنة بين النظرية القرآنية والنظرية الغربية * الاضطراب العقلي * الاسلام والتأثيرات الاجتماعية للانحراف.

النظرية القرآنية في معالجة الانحراف الاجتماعي

ربما يعزى كمال النظرية القرآنية في تحليلها ومعالجتها لظاهرة الانحراف الاجتماعي الى أربعة اسباب رئيسية، لم تلتفت اليها النظريات الاجتماعية المعاصرة كنظريات (الانتقال الانحرافي)، و(القهر الاجتماعي)، و(الضبط الاجتماعي)، و(الاصاق الاجتماعي) التي سنتناولها بالنقد لا حقاً باذن الله. وهذه الاسباب الاربعة هي: الاول: العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها الاسلام وحاول تطبيقها على الافراد. الثاني: العقوبة الصارمة ضد المنحرفين كالعقوبات والدية والتعزير. الثالث: المساواة التامة بين جميع الافراد امام القضاء والشريعة في قضايا العقوبة والتأديب والتعويض. الرابع: المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة والانحراف، كالزام عائلة المنحرف دفع دية القتل عن طريق الخطأ، ودفع دية القتل الذي لا يعرف قاتله من المال.

فعلى الصعيد الاول، نادى الاسلام بالعدالة الاجتماعية واعتبرها الاساس في بناء المجتمع السليم من الانحرافات الشخصية القائمة على الاساس الاقتصادي أو السياسي، كالغصب والسرقة والاعتداء على حقوق الآخرين. وقد فصلنا القول في ذلك في الفصل الثاني من هذه الكتاب.

وعلى الصعيد الثاني، فان ديناً متكاملًا كالاسلام لا بد وان يطرح للانسانية المعذبة نظاماً يعالج فيه مختلف زوايا الانحراف، ويحلل من خلاله — بكل دقة — دوافع الجريمة في المجتمع الانساني، ويشرع — على ضوء ذلك — احكاماً صارمة لقلع منشأ الانحراف من جذوره النابتة في عمق النفس البشرية؛ لأن الخالق عز وجل أدري بتلك النفس الانسانية التي صممها وأنشأها: (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها)¹⁰⁴. فمن أجل مكافحة الجريمة وتعويض الضحية، صنف النظام الاسلامي العقوبات الى قسمين؛ هما: العقوبات الأدبية والعقوبات المادية. فالعقوبات الأدبية تشمل جانبين ايضاً وهما: الاول: الحدود، وهي العقوبات المقدرة في الكتاب والسنة؛ بمعنى ان الشارع لم يسمح للقاضي الشرعي التصرف في أمر تقديرها، كالعقوبات في جرائم القتل والقطع والجرح، كما اشار قوله تعالى الى ذلك: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الاباب)¹⁰⁵، وعقوبات الزنا، واللواط، والسحاق، والقيادة، والقذف، والسرقة، والسكر، والارتداد، وقطع الطريق. والثاني: التعزيرات؛ وهي العقوبات التي فوض أمر تقديرها وتحديدتها لنظر الحاكم الشرعي، فيعاقب عليها بما يراه مناسباً، كعقوبة التزوير والغيبة ونحوها.

¹⁰⁴ سورة الشمس: الآية 7-8.

¹⁰⁵ سورة البقرة: الآية 179.

والعقوبات المادية: هي الدييات، أو المال الواجب دفعه بسبب الجناية على النفس أو مادونها: (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأً، ومن يقتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة، ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا)¹⁰⁶ . وتشمل جانبين ايضاً، وهما: اولاً: الدييات المقدرة على لسان الشارع، كدية النفس والاعضاء، وثانياً: الدييات التي فوض أمر تقديرها الى الحكومة، أو الخبراء الموثوق بهم.

وبالاجمال : فان الاسلام صنف الانحراف الى اربعة اصناف ، وهي :

1— جرائم الاعتداء على النفس البشرية وما دونها: وفيها القصاص أو الدية مع الشروط.

2— جرائم ضد الملكية: وفيها القطع ، والمقاصة ، ووجوب رد المغصوب.

3— الجرائم الخلقية: وفيها الرجم والقتل والجلد.

4— جرائم ضد النظام الاجتماعي: كالمحاربة والاحتكار ونحوها وفيها التعزير أو الغرامة، وأوجب في الدييات غير المقدرة شرعاً الارش أو الحكومة.

وهذه الاحكام الشرعية هدفها الردع أكثر من الانتقام، حتى ان القصاص الذي يبدو ظاهراً قضية انتقامية يؤدي في الواقع دوراً اساسياً في ردع الانحراف وتأديب المنحرفين؛ فانزال الاذى المماثل بالجاني أمضى تأثيراً من عقوبة السجن ، التي آمن بها النظام القضائي الغربي¹⁰⁷ . والسارق الذي تؤدبه الشريعة الاسلامية بقطع اليد يعتبر أكثر انتاجاً من السارق الذي يقبع في سجون الانظمة الرأسمالية مثلاً سنوات معطلاً طاقته الانتاجية ومستهلكاً موارد النظام الاجتماعي. وما ان يخرج الى اجواء الحرية مرة اخرى حتى يرتكب انحرافاً مماثلاً لذلك ادخله السجن أول مرة.

وعلى الصعيد الثالث، فان الاسلام نادى بالمساواة بين الافراد في العقوبة والتعويض، فالسارق مع توفر الشروط يقطع حتى لو كان يشغل أعلى وظيفة سياسية في الدولة لإطلاق الآية الكريمة (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)¹⁰⁸ ، وعدم تخصيصه بفضة معينة من السراق مثلاً. والزاني مع توفر الشروط يقام

¹⁰⁶ سورة النساء: الآية 92.

¹⁰⁷ ارفينك كوفمان - اللجوء: بحوث حول الموقف الاجتماعي للمصابين بالامراض العقلية ونزلاء السجون. شيكاغو: آلدن، 1961م.

¹⁰⁸ سورة المائدة: الآية 38.

عليه الحد كائناً من كان. ولا يستثنى أحد لسبب طبقي أو وراثي من اقامة الحدود الشرعية. وهنا يكمن الفرق بين النظامين التشريعي الاسلامي والقضائي الغربي الرأسمالي. ففي حين يفلت مجرمو الطبقة الرأسمالية من قبضة العقاب، باعتبار ان العقاب المعنوي لافراد الطبقة العليا اشد ايلاماً من العقاب الجسدي؛ يصون التشريع الاسلامي النظام القضائي من عبث الاصابع البشرية التي يدفعها الهوى والطموح الشخصي. وبعد اربعة عشر قرناً من الزمان، لم يستطع مقننٌ واحد — أياً كان مذهبه — من تغيير حكم القرآن في قطع يد السارق أو قتل القاتل المتعمد أو جلد الزانية والزاني؛ في حين ان القوانين الوضعية تبدلت تبديلاً جذرياً خلال القرون الماضية من عمر البشرية.

ولاشك ان الافراد جميعاً بمختلف ألوانهم وهيئاتهم متساوون امام الشارع، فالاسود والابيض والاصفر سواسية كاسنان المشط في مثولهم امام الحاكم الشرعي وانزال العقاب بهم أو تبرئتهم: (ان الله يأمر بالعدل والاحسان...) ¹⁰⁹ ، (ان الله يحب المقسطين) ¹¹⁰ ، بل ان الشارع يعاقب من يميز على اساس اللون، أو يتعدى حدود القصاص ، ويلزمهم بدفع مقدار التعدي.

ولابد ان نذكر هنا، ان النظرية الاسلامية قد ميزت الانحراف بانواعه وطرقه المتعددة، واعتبرت فيه الاسباب الموجبة. فاخذت الاضطراب العقلي، وعدم البلوغ مثلاً، بعين الاعتبار في انشاء الحكم على القاتل. وميزت بين قتل العمد، وقتل الخطأ، والقتل الشبيه بالخطأ؛ وافردت لكل واحد منها حكماً خاصاً. وأعطت الشريعة للاحداث والصبيان فرصة لعلاج انحرافهم بدل إنزال العقاب بهم.

وعلى الصعيد الرابع، فان الاسلام شجع المشاركة الجماعية في دفع الانحراف بطرق عديدة؛ منها: اولاً: ان ولي الامر مسؤول شرعاً عن دفع الدية اذا ارتكب من يتولاه انحرافاً يستوجب دفع تلك الغرامة. ثانياً: ان العلاقة الاسرية التي أكد عليها الاسلام تساهم من خلال التعاون والتآزر على اصلاح الفرد المنحرف في الاسرة. ثالثاً: العاقلة، وهم العصابة من قرابة الاب كالاخوة والاعمام واولادهم، التي تتحمل دية القتل الخطأ، ودية الجناية على الاطراف ونحوها، ضمن شروط معينة. والمدار في كل ذلك ان الافراد في المجتمع ملزمون اخلاقياً، بارشاد واصلاح ذويهم ودرء خطر الانحراف عنهم.

¹⁰⁹ سورة النحل: الآية 90.

¹¹⁰ سورة المنتحة: الآية 8.

الانحرافات الاجتماعية الرئيسية واساليب معالجتها

ولاشك ان الانحرافات التي فصلتها الشريعة وأوجبت فيها العقوبات الاديبة والمادية، تأخذ مجريين شرعيين؛ الاول: ما يستدعي ارتكابها التعدي على حقوق الله سبحانه وتعالى، وهي الزنا واللواط وشرب المسكر؛ لأنها تعد مخالفة لأمر الله، ولا يجوز العفو فيها بعد قيام البينة وثبوت الحد. والثاني: ما يستدعي ارتكابها التعدي على حقوق الله وحقوق الفرد معاً، كالقذف والسرقه والقتل، لأن فيها جهة شخصية متضررة، فيتوقف اقامة الحد على المطالبة من المتضرر أو من يرثه. ويجوز للحاكم الشرعي اقامة الحد فيما يتعلق بحقوق الله بمجرد علمه، ولكنه لا يستطيع القيام بذلك فيما يتعلق بحقوق الناس كالسرقه والقذف.

1- جرائم الاعتداء على النفس الانسانية وما دوها:

وهي جرائم القتل والجراح والشجاج وإسقاط الجنين، وقد أوجب فيها الاسلام القصاص، أو دفع الدية، وأوجب كفارة القتل في مواضع معينة، وأباح للمعتدى عليه الدفاع عن نفسه في كل الاحوال.

فالقصاص — وهو من اقتفاء الاثر¹¹¹ ، كما في قوله تعالى : (وقالت لاخته قصيه...)¹¹² ، وشرعاً وجوب المائلة في القتل والقطع بشروطها الشرعية — يعتبر من أقصر الطرق الى تحقيق العدالة القضائية: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)¹¹³ ، (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس، والعين بالعين، والانف بالانف، والاذن بالاذن، والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون)¹¹⁴ . ففي حين يعلن الاسلام بكل قوة وجوب المائلة في القصاص، يقوم النظام الغربي — في تشريعه لعقوبة الانحراف — بفرض القيود على حرية المجرم عن طريق

¹¹¹ مجمع البيان ج 2 ص 270.

¹¹² سورة القصص: الآية 11.

¹¹³ سورة البقرة: الآية 194.

¹¹⁴ سورة المائدة: الآية 45.

السجن، أو العلاج الطبي، أو خدمة مؤسسات الإدارة المحلية، أو بتعويض الضحية مالياً¹¹⁵. وهذه الأساليب لا تبعد المنحرف عن انحرافه ولا تقدم للضحية مثلاً واقعياً لمعاقبة الجاني، بل تترك النظام الاجتماعي وتستهلك موارده المالية؛ لأن السجن والطب النفسي اثبتا فشلهما في علاج المنحرف علاجاً حقيقياً (لاحظ دراساتنا حول الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج في الإسلام).

وقد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن القاتل المتعمد لو مات قبل الاقتصاص منه، أخذت الدية من ماله إذا كان له مال، أو من مال أرحامه إذا لم يكن له مال، لقوله تعالى: (فقد جعلنا لوليه سلطاناً)¹¹⁶، وللرواية المروية عن الإمام الصادق (ع) عندما سئل عن هروب القاتل، فقال: (إن كان له مال أخذت الدية من ماله، وإلا فمن الأقرب فلاقرب فإن لم يكن له قرابة أداها الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم)¹¹⁷. ومع تأكيد القرآن الكريم على القصاص أو المماثلة عيناً بعين وسناً بسن، إلا أنه في الوقت نفسه وضمن إطاره الأخلاقي يجب لأولياء المقتول العفو عن القاتل مع الامكان (فمن تصدق به فهو كفارة له)¹¹⁸، (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله)¹¹⁹.

أما الدية، فإن الأصل في وجوبها قوله تعالى: (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأً ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً)¹²⁰. ولاشك أن الدية عامل مهم من عوامل التعويض المالي المختص بجرائم قتل الخطأ وشبه العمد؛ فأنهما يوجبان الدية دون القصاص. ويوجب الدية أيضاً التراضي بين الطرفين. وفي الضرب الذي لا يجرح ولكنه يولد احمراراً ونحوه، الارش أو الحكومة. وفي الضرب الذي يسبب الألم فقط: التعزير. وتعين دية المقتول عمداً في حالات استثنائية فقط؛ منها: فوات المحل، كموت القاتل ونحوه.

¹¹⁵ مارشال كلينارد، وروبرت ميير. علم اجتماع السلوك المنحرف. نيويورك: هولت، راينهارت، وونستن، 1985م.

¹¹⁶ سورة الاسراء: الآية 33.

¹¹⁷ الجواهر ج 42 ص 330.

¹¹⁸ سورة المائدة: الآية 45.

¹¹⁹ سورة الشورى: الآية 40.

¹²⁰ سورة النساء: الآية 91.

ومن المسلم به ان الدية المقدرة شرعاً في قتل المسلم الذكر عمداً الف دينار ذهب ، وهو ما يعادل اكثر من 3.5 كيلو غرام ذهباً ، أو ما قدر شرعاً من الشياه والابل والابقار والحلل والفضة . وهذه الكمية من المال كافية لاغناء العائلة المفجوعة بفقد معيّلها ، حتى لا تمد يدها استعطاءً للناس . والاصل في احكام الديات ان القاتل يضمن الدية اذا كان قاصداً القتل أو الفعل الذي يؤدي اليه .

ولم يتوقف دفع الدية على القتل فحسب ، بل تعدى الى تلف الاعضاء كالعين والانف والشفة واللسان والاسنان ونحوها ، والى تلف المنافع كالعقل والسمع والبصر والشم والنطق ونحوه ، والى الجراح المختصة بالرأس والوجه كالحارصة والدامية والباضعة والسحق والموضحة والهاشمة والمأمومة ونحوها . وفي غير ذلك يتعين الارش الذي تقدره الحكومة.

وبطبيعة الحال فان تقدير قيمة الضمان ، في النظام الاسلامي ، تتخذ المجتمع عن طريق عاملين ؛ الاول : تعويض الضحية أو اسرته تعويضاً مالياً يسد حاجاتها الاساسية التي حرمت من اشباعها بفقدان المعيل ، والثاني : ردع الانحراف الاجتماعي ، بابلاغ المنحرفين علناً بأن انحرافهم لا يمر دون ثمن باهض يدفعونه لصالح الضحية وبالتالي لصالح النظام الاجتماعي.

ولاشك ان اشراك العاقلة في دفع الدية ، واشراك القسامة في التحليف حالة اللوث ، يعتبران من أهم العوامل الرادعة للانحراف الاجتماعي ؛ لأن الفرد — لكونه كائناً اجتماعياً — فانه يرتبط بعشيرته ومحلته وقريته بروابط الزواج والاحوة والاسرية والمصلحة الاجتماعية . وهذه الروابط تقلل من فرص زيغه عن اعراف وقوانين النظام الاجتماعي العام ، وتجعل الجريمة التي يرتكبها فضيحة اجتماعية تجلب عليه وعلى اسرته وعشيرته ، وصمةً وعاراً لا تمحو آثارها السنون . اما اذا كانت الجناية خطأً ، فان مشاركة العصابة أو العشيرة في تسديد ثمنها المالي ، يعتبر بمثابة المشاركة الجماعية في مساعدة العائلة المفجوعة ، وتقويتها امام المحن والمصاعب الاقتصادية القادمة.

وتكمن اهمية العاقلة في المشاركة في دفع دية الخطأ بما يلي :

1 — ان مساهمة العاقلة في دفع دية الخطأ يخفف من تحمل الفرد كاهل دفع تلك الدية لوحده، وهو مبلغ هائل، كما هو واضح.

2 — ان مساهمة العاقلة في دفع الدية يساهم في تقوية العلاقات والواصر الاجتماعية بين ابناء العشيرة الواحدة ويجعلها تقف متحدة في المحن والمصائب التي يتعرض لها افرادها.

3 — ان جمع مبلغ الدية عن طريق العاقلة يخفف من العبء الذي تتحمله عائلة المحني عليه ، خصوصاً اذا عجز الجاني عن تسديد ذلك المبلغ ، فتصبح العائلة المفجوعة ضحية لجريمة اقتصادية ومعاشية خارجة عن ارادتها. فتكون العاقلة عندئذ وسيلة ضمان لاستلام الدية.

نقطة مهمة اخرى نود ان نعرضها هنا ، وهي ان القيمومة الشرعية على الاسرة هي المقياس في مقدار الدية ، وليس تفضيل جنس على جنس آخر كما يدعيه اعداء النظرية الدينية . فدية قتل الذكر المسلم عمداً الف دينار ذهب أو نحوه ، ودية المرأة الحرة المسلمة على النصف من اصناف الديات الست ، سواءً كانت الجنائية عليها عمداً أو خطأً أو شبه عمد ، صغيرة كانت أو كبيرة ، عاقلة كانت أو مصابة بالاضطراب العقلي (الجنون) . وكذلك في حالة الجراح والقطع والشجاج ، فان المرأة — الضحية — تتساوى مع الرجل قصاصاً ودية الى حد الثلث ، فان زاد عن الثلث رجعت ديتها على النصف من الرجل . ولاشك ان مقادير هذه الديات لم توضع لتقدير قيمة المرأة ، فيكون مقدارها نصف قيمة الرجل مثلاً . بل ان الاسلام أراد منها معالجة وضع ما بعد الجريمة . فالرجل المقتول الذي يفترض فيه ان يكون معيلاً لعائلة ما ، تذهب ديته الى عائلته التي افتقدت المعيل ، فيكون الدخل المقدر بالف دينار ذهب أو نحوه ضماناً لنفقات العائلة المعيشية . اما المرأة المقتولة ، فان ديتها المقدرة بنصف دية الرجل تدخل وارد الرجل الذي يفترض فيه ان يكون قيماً على عائلته ، زوجة كانت المحني عليها أو اختاً أو بنتاً . ودليل آخر على مساواة الاسلام للمرأة والرجل في نظام العقوبات ، هو ان حد القذف وحد المسكر وهو ثمانون جلدة يتساوى فيه القاذف والشارب ، ذكراً كان أم أنثى.

اما فيما يتعلق بالاجهاض او الاسقاط المتعمد للجنين ، فان النظام الاسلامي شرع أدق العقوبات الخاصة بهذا الانحراف ، فقسم ديته بحسب عمر الجنين ؛ ففي النطفة المستقرة في الرحم عشرون ديناراً ، وفي العلقة أربعون ، وفي المضغة ستون ، وفي العظم ثمانون ، وفي الجنين التام الذي لم تلجه الروح مائة دينار ، وفي الجنين الذي ولجته الروح دية كاملة¹²¹ . وهذا الحكم الشرعي يرجع بالتأكيد الى اصالة قوله تعالى في خلق الانسان : (ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقه ،

¹²¹ الكافي ج 7 ص 343.

فخلقنا العلقمة مضغة ، فخلقنا المضغة عظماً ، فكسونا العظام لحماً ، ثم انشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين¹²² .

وفي حين حل الاسلام مشكلة الاجهاض من الصميم قبل نشوء الثورة الصناعية بقرون ، الا ان قضاة النظام الرأسمالي الغربي يحاولون لحد اليوم الاجابة على السؤال الذي يناقش أحقية المرأة في الاجهاض . فمنذ تشريع المحكمة الامريكية العليا سنة 1973 م القاضي بشرعية الاجهاض في قضية (جين رو ضد هنري ويد)¹²³ ، والقانون يتبدل بين شد وجذب ، وجواز وحرمة ، وكلما يتبدل عضو من اعضاء المحكمة العليا يتبدل القانون الخاص بالاجهاض . وهذا الاضطراب دليل قوي على فشل النظام الاجتماعي الغربي في معالجة مشاكل قضائية خطيرة عاجلها الاسلام بكل دقة قبل اربعة عشر قرناً من الزمان.

2 - جرائم ضد الملكية:

ولا ريب ان النظرية الاسلامية الخاصة بالعقوبات الجنائية تنظر الى الجرائم المتعلقة بالملكية نظرة خاصة وترتب عليها عقوبات صارمة ؛ لأن ضمان سلامة حقوق الناس من تعدي الاخرين يعتبر من أهم اسباب استقرار النظام الاجتماعي وتطوره الاقتصادي . ولاشك ان الاقرار باحكام اليد ودلالاتها على الملكية ، تضع للمجتمع الانساني الحدود العامة لانتقال الملكية ، ودوران المال بين افراد النظام الاجتماعي عيناً كان ذلك المال أو نقداً ، منقولاً كان أو غير منقول . ولولاها لاضطرب النظام الاقتصادي والاجتماعي ، وانعدم البيع والشراء الذي هو الاصل في سد حاجات الناس الاستهلاكية والكمالية . ولذلك فان اقرار الاسلام لهذا الاصل وربطه بالصدق العرفي ينسجم مع الطبيعة الفطرية للتعامل الاجتماعي وتنظيم سلوك الافراد.

وتنقسم الجرائم المتعلقة بالملكية الى قسمين:

القسم الاول : الانحرافات التي تؤدي الى سلب الملكية من مالكها قهراً وظلماً كالغصب ويتحقق بصدق الاستيلاء عرفاً على حق الغير . وقد شدد الاسلام على حرمة غصب اموال الناس . وحرم الصرف بالمال مطلقاً الا مع العلم بالاذن الشرعي ، لقوله تعالى : (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل)¹²⁴ ، وعموم قوله

¹²² سورة المؤمنون: الآية 13-14.

¹²³ آرثر شوستاك، وكيري مكلوث. الاجهاض والرجال: الخسائر، الدروس، والحب. نيويورك: مطبعة العلوم الانسانية، 1984م.

¹²⁴ سورة البقرة: الآية 188.

(ص) : (لايجل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه)¹²⁵ ، وقوله (ص) ايضاً : (من غصب شيئاً من الارض طوقه الله من سبع ارضين)¹²⁶ .

ان حرمة الغصب تتعدى من مجرد الاثم الى وجوب الرد على الغاصب وضمانه تلف المادة المغصوبة . فالغاصب — حسب النظرية الاسلامية — يتحمل مسؤولية كاملة في ارجاع المادة المغصوبة سليمةً من كل عيب ، بل يتعين عليه وجوب الرد فوراً ودون تأخير ؛ بينما لا يتحقق الضمان ولا الفورية في قانون العقوبات الرأسمالي الغربي¹²⁷ .

ولاشك ان المباشرة أو التسبب أو اجتماعهما في تلف المغصوب توجب الضمان بأي حال من الاحوال ، باعتبار ان الخطابات الوضعية تشمل الجميع . وعليه فان الطفل والمجنون اذا اتلفا مال الغير ، تعين على وليهما دفع البديل ان كان لهما مالٌ ؛ والمسبب لتلف مال الغير يدفع للمالك بدل التالف من المثل والقيمة ؛ والمستولي على مال الغير بغير اذن ونحوه يدخل في عهده ، وعليه مسؤولية تلفه اذا تلف . والنتيجة ان وجوب الضمان يحفظ اموال الافراد من الضياع والتلف ، ويصون الثروة الاجتماعية والانسانية من الهدر والتبذير .

القسم الثاني : السرقة وهي سلب مال الغير المودع في حرز سراً وفيها شروط . ولعل السرقة أشد من الغصب ، باعتبار ان انتهاك حرمة الشيء المسروق الذي اطمأن صاحبه على سلامته بالسر والحرز ، يعرض النظام الاجتماعي لمخاطر كبيرة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للمجتمع الاسلامي . وقد أوجب الشارع الحد فيها على السارق دون الغاصب ، كما ورد في قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم)¹²⁸ .

ونستلهم من كتب السيرة والتاريخ عدالة النظرية الاسلامية في معاقبة المنحرفين . فقد روي ان امرأة من طبقة الاشراف سُرقت ، فتشفع لدى رسول الله (ص) أحد الصحابة ، فقام (ص) وخطب في الناس خطبة قوية قصيرة ، معلناً فيها مبدأ مساواة جميع الافراد امام الشريعة والقانون : (ايها الناس ، انما ضل من قبلكم

¹²⁵ الكافي ج 7 ص 274 .

¹²⁶ كنز العمال ج 10 ص 639 .

¹²⁷ جاك جينر — الجريمة، العقاب، والردع. نيويورك: السفاير، 1975م.

¹²⁸ سورة المائدة: الآية 38 .

انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها¹²⁹ .

ولا بد للسارق — بموجب الشريعة الاسلامية — من اعادة المادة المسروقة (الغرم) حيث لا يسقط عنه مجال من الاحوال حتى مع اقامة الحد . وهذا الضمان لا تلتزم به النظرية الغربية . فاذا صرف السارق المال المسروق في المجتمع الرأسمالي فانه يعاقب بالسجن ولا يجبر على رد ما سرقه الى صاحبه¹³⁰ .

ولا يجد السارق الا بتوفر الشروط الشرعية ، وهي البلوغ والعقل ، لقاعدة (رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ)¹³¹ ، والاختيار¹³² ، وارتفاع الشبهة¹³³ ، وكون المال المسروق في حوز¹³⁴ ، وان تبلغ قيمة المسروق نصاب القطع وهو ربع دينار ذهب¹³⁵ . بمعنى ان المضطر الجائع لا يقطع اذا سرق ما يسد رمقه ورمق عائلته . بل ان وجود الشبهة تدرأ تنفيذ الحد لقاعدة (ادروا الحدود بالشبهات)¹³⁶ . واذا تمت السرقة في مكان عام غير مقفل لا يقطع ايضاً ، لأن القطع مختص بكون المال المسروق موضوع في حوز أو نحوه . ومن المسلم به ان الفرد المسروق اذا طلب عدم معاقبة السارق بالحد ، يترك السارق دون قطع ، لأن عقوبة السرقة متعلقة بالحقوق المالية للناس وليست من حقوق الله .

وطريقة القطع — المراد منها تأديب المنحرفين وردعهم عن ارتكاب الجريمة — لا تجعل الفرد المذنب معاقاً عن العمل الانتاجي . فالاصل في القطع ، هو الاصابع الاربع فقط من اليد اليمنى للمنحرف ، فتترك له الراحة والايهام . وهذا لا يعتبر تعطيلاً لانتاجية الفرد ، بل ان للفرد الحق بعد توبته الدخول في الحقل الانتاجي الاجتماعي ليكون عضواً نافعاً في مجتمعه الانساني ، علماً بأن عنصر ابداع الانسان في العمل والبناء يعتمد على الايهام وراحة اليد بالاصل . وفكرة القطع تناقض تماماً فلسفة نظام العقوبات الغربي التي جعلت السجن

¹²⁹ البخاري — كتاب الحدود باب 12 .

¹³⁰ اليوت كيري — مواجهة الجريمة: التحدي. نيويورك: بانثيون، 1986م.

¹³¹ سفينة البحار ج 1 ص 530 .

¹³² من لا يحضره الفقيه ج 4 ص 43 .

¹³³ المقنع للشيخ الصدوق ص 147 .

¹³⁴ تفسير العياشي ج 1 ص 319 .

¹³⁵ المقنع للصدوق ص 150 .

¹³⁶ المصدر السابق ص 147 .

محور العقوبات ، مما سبب انخفاضاً في الانتاج واستهلاكاً لموارد وثروات المجتمع ، لأن السجين معطل عن الانتاج الاجتماعي بالاكراه¹³⁷ .

3- الجرائم الخلقية:

ولما كانت رسالة الاسلام العظيمة اجتماعية المنشأ — فتعامل مع الفرد والمجتمع ضمن الاطار الاخلاقي المرسوم لها من قبل السماء — اصبح تعاملها الشديد مع الجرائم والانحرافات الخلقية امراً حتمياً ؛ لأن القاعدة الاخلاقية هي الاصل في ضمان سلامة اجهزة النظام الاجتماعي وتكاملها لبناء المجتمع الانساني السعيد . وهذا الاطار الاخلاقي الذي نادى به الشريعة وتبنته على امتداد تاريخها الحافل بالوقائع والاحداث ، هو الذي حفظ المجتمع الاسلامي من الانحرافات التي يعيشها المجتمع الغربي وهو في أوج تقدمه المدني والاقتصادي¹³⁸ . وأهم الجرائم والانحرافات الاخلاقية التي يواجهها النظام الاجتماعي هي الانحرافات الجنسية كالزنا واللواط والمساحقة والقيادة ، والانحرافات السلوكية كالقذف وشرب الخمر ، والانحرافات العقائدية كالارتداد.

والاصل في العقوبات الاخلاقية القرآنية لردع المنحرفين هو التشديد والحسم ، فتتبع عقوبة القتل في الزنا بذات محرم نسباً ، وفي الاغتصاب الجنسي ونحوها ؛ والرجم في الزانية المحصنة والزاني المحصن ؛ والجلد على الزاني والزانية غير المحصنين ؛ والجلد والرجم معاً في الشيخ والشيخة المحصنين الزانيين ؛ والجلد والتغريب والجز في البكر الزاني الذي تزوج ولم يدخل . ومع ان هذا التفصيل يستند الى السنة الشريفة الا ان دليل تحريم الزنا ظاهر في النص القرآني الشريف : (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلاً)¹³⁹ ، وقوله تعالى في وصف المؤمنين : (ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثمًا)¹⁴⁰ ، (الزاني لا ينكح الا زانيةً أو مشركةً والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرکٌ وحرّم ذلك على المؤمنین)¹⁴¹ ، (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)¹⁴² .

¹³⁷ جاك جينر — العرف، الانحراف، والسيطرة الاجتماعية. نيويورك: السفاير، 1981م.

¹³⁸ مارك مور وآخرون- المذنبون الخطرون. كامبردج، ماساشوسست: مطبعة جامعة هارفرد، 1985م.

¹³⁹ سورة الاسراء: الآية 32.

¹⁴⁰ سورة الفرقان: الآية 68.

¹⁴¹ سورة النور: الآية 3.

¹⁴² سورة النور: الآية 2.

ويجد اللوطي بالقتل ضرباً بالسيف أو حرقاً بالنار أو اللقاء من شاهق ، أو هدم الجدار عليه . وهذا اللون من الانحراف من أخطر مراتب الانحرافات الجنسية ؛ ومعناه اللغوي : اللصوق ، وسمي لواطاً نسبة الى قوم لوط الذين اداهم القرآن الكريم بالقول : (إذ قال لهم اخوهم لوط الا تتقون . اني لكم رسول امين فاتقوا الله واطيعون ، وما اسألكم عليه من أجر ان اجري الا على رب العالمين ، أتأتون الذكران من العالمين ، وتذرون ما خلق لكم ربكم من ازواجكم بل انتم قوم عادون)¹⁴³ ، (أئنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل)¹⁴⁴ ، وقد شدد التحريم فيه ، كما ورد في قول رسول الله (ص): (من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة ، لا ينقيه ماء الدنيا ، وغضب الله عليه ، ولعنه واعد له جهنم وساءت مصيراً)¹⁴⁵ .

وفي السحق مائة جلدة ، وقيل ان " اصحاب الرس كانت نساؤهم سحاقيات"¹⁴⁶ ، وهو "اشارة الى قوله تعالى : (وعاداً وثمود واصحاب الرس)¹⁴⁷148 . وفي القيادة — وهو الجمع بين فردين على الحرام — خمسٌ وسبعون جلدة ، وفي القذف والسكر ثمانون جلدة ، لقوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)¹⁴⁹ ، وقوله ايضاً : (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان)¹⁵⁰ ، وللنص الوارد عن أمير المؤمنين (ع) : (ان الرجل اذا شرب الخمر سكر ، واذا سكر هذى ، وان هذى افترى ، فاجلدوه حد المفترى)¹⁵¹ .

ولاشك ان هذا التشديد في التعامل مع المنحرفين اخلاقياً منسجم مع النظرية الاخلاقية الاسلامية . فلا بد من أجل بناء مجتمع متكامل نظيف يهتم بحقوق الاسرة وحقوق الافراد الذين يشكلون تركيبها البشرية وحقوق النظام الاجتماعي ، من انزال أقصى العقوبات الجسدية بالذين يحاولون تمزيق ذلك النظام الاسري والاجتماعي عن طريق الانزلاق في الشهوات المحرمة وخلط الانساب . وبطبيعة الحال ، فان الاسلام لم يغفل

¹⁴³ سورة الشعراء: الآية 161-166 .

¹⁴⁴ سورة العنكبوت: الآية 29 .

¹⁴⁵ الكافي ج 2 ص 70 .

¹⁴⁶ مجمع البيان ج 19 ص 107 .

¹⁴⁷ سورة الفرقان: الآية 38 .

¹⁴⁸ تفسير القمي ص 465 .

¹⁴⁹ سورة النور: الآية 4 .

¹⁵⁰ سورة المائدة: الآية 90 .

¹⁵¹ الكافي ج 7 ص 215 .

حاجة الفرد المتعلقة بالجنس ، بل اشبعها ضمن ضوابط الزواج الشرعية والعرفية ، وجعل العقاب صارماً فيما وراء ذلك. وهذا في غاية العدالة.

ومع التشديد المذكور في انزال العقاب بفعالية الانحراف ، هناك تشديد آخر في الشهادة على الجرائم الخلقية ، وخصوصاً الزنا واللواط والسحق وهو اربعة شهود ، وفي القيادة والقذف والسكر شاهدان . ففي ثبوت الزنا الموجب للحد رجماً أو جلداً ينبغي شهادة اربعة عدول يتواردون على الشهادة برؤية الواقعة برؤية دقيقة ، ولا بد من اتفاقهم على المشهود به زماناً ومكاناً وفعالاً . واذا نقص عدد الشهود عن اربعة ، أو اختلفوا في التفصيل حد الشهود على القذف ثمانين جلدة ، وهذا مصداق قوله تعالى (: والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم)¹⁵² ، وقد ورد ان ثلاثة شهود شهدوا على رجل بالزنا ، فقال امير المؤمنين علي (ع) : اين الرابع ؟ قالوا : الآن يجيء ، فقال : (حدوا الشهود ، فليس في الحدود نظر ساعة)¹⁵³ . ولا شك ان هذا التشديد في دقة الشهادة وعدالة الشهود ، له ناحيتان ايجابيتان ؛ الاولى : ردع الافراد عن اتمام الآخرين بالزنا بمجرد الظن أو الشك . فلا بد من اجتماع الاربعة على رؤية الواقعة بتفصيلاتها الدقيقة ، والا فستكون العقوبة من نصيبهم . الثانية : ان الذي يرتكب هذا الانحراف امام اربعة رجال دون ادنى حياء ، يستحق العقوبة الجسدية لانه عنصر افساد للنظام الاجتماعي ينبغي استتصاليه دون رحمة.

وقد جعل الاسلام تطبيق الحدود آخر الحلول لمعالجة الجريمة والانحراف . فقد أمر الافراد اولاً بالستر والتوبة وسد الحاجات الغريزية بالطرق الشرعية . فاذا استتر المنحرف وتاب الى الله قبل قيام البينة فهو في ستر الله ولا يقام عليه الحد : (الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم)¹⁵⁴ ، ولكن اذا أقر على نفسه بالجرم أو ثبت عليه الجرم بالبينة اقيم عليه الحد . وقد ورد في الروايات ان الامام (ع) مسؤول عن تزويج الزانية بحيث يعصمها عن ارتكاب هذا الانحراف ؛ وهو دليل قوي على ان أهم اسباب انحراف الفرد هو الحاجة المالية أو الغريزية التي لا تسد الا عن طريق الزواج الشرعي.

¹⁵² سورة النور: الآية 4-5.

¹⁵³ من لا يحضره الفقيه ج 4 ص 24.

¹⁵⁴ سورة النور: الآية 5.

4- جرائم ضد النظام الاجتماعي العام:

ولما كان الاسلام يعكس جوهر العدالة الاجتماعية بين الافراد ، فان نظامه السياسي والقضائي والاقتصادي لا بد وان يتحرك بكل قوة لمعاقبة المنحرفين الذين يحاولون العبث بمقدرات الافراد على الصعيد الاجتماعي . ولذلك فان الانحرافات التي يقوم بها هؤلاء الافراد — وتؤدي بقصد او دون قصد الى زعزعة النظام الاجتماعي ، كإرهاب الناس ، واحتكار اوقاتهم ، وظلمهم — تعتبر جرائم تستحق نوعاً من العقوبات المنصوص عليها في الشريعة ؛ ومن امثلة هذه الجرائم : المحاربة.

فالمحاربة هي ارادة الافساد في الارض . والمحارب هو الذي يجهز سلاحه لإرهاب الناس ، ذكراً كان أم انثى ، قوياً كان أم ضعيفاً ، لعموم الآية في قوله تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)¹⁵⁵ .

ولاشك ان من أهم نتائج هذا التشريع هو استتباب الامن والسلام الاجتماعي في المجتمع الاسلامي . فليس لاولياء المقتول عن طريق المحاربة العفو عن المحارب ، بل ان على الامام قتله بأي شكل من الاشكال ، الا اذا تاب من تلقاء نفسه ؛ فعندئذ يسقط الحق العام ، لقوله تعالى : (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم)¹⁵⁶ وهذا الامن الاجتماعي الذي ينعم به المجتمع الاسلامي يعتبر من أهم مصادر استقرار النظام وتنشيط طاقات افراد الانتاجية.

ولاشك ان الدولة في الاسلام ينبغي ان تتمتع بأمان اقتصادي ومعاشي ينعم به جميع الافراد ؛ بل ان اي انتهاك لهذا الامان يجب ان يعامل بقوة اخلاقية وشرعية من قبل الحاكم الشرعي أو الدولة بمؤسساتها القضائية والتنفيذية . والاحتكار — وهو خزن المادة الغذائية الاساسية التي يحتاجها الافراد وقت الاضطراب من أجل رفع سعرها أو إضرار الدولة — يمثل هذا الانحراف الموجه ضد النظام الاجتماعي العام . الا ان الاسلام يتعامل مع هذا الانحراف الاقتصادي تعاملاً حاسماً ، فيجبر المحتكر على بيع المادة المحتكرة فوراً . وفي عهد الامام علي

¹⁵⁵ سورة المائدة: الآية 33.

¹⁵⁶ سورة المائدة: الآية 34.

(ع) للملك الاشر اشاراة الى ذلك : (فمن قارف حكرة بعد نهيك اياه فنكل به وعاقب في غير اسراف)¹⁵⁷ . وهذا التشريع — اضافة الى تجنيبه الافراد للفوضى الاقتصادية والمعيشية — منسجم تماماً مع تطورات الاسلام نحو العدالة الاجتماعية بين الافراد .

اما فيما يتعلق بظلم الحاكم ، فان المجتمع الانساني لما كان بحاجة مستمرة الى نظام اجتماعي مستقر ، وبحاجة ماسة الى مدير يدير هذا النظام ويرعى شؤونه المالية والقضائية والدفاعية والسياسية ، تعين ان تكون للقائد شروط ومواصفات موضوعية مستمدة من الشريعة نفسها . وقد جابه القرآن الكريم بكل قوة النظام السياسي الظالم وأدان وجوده اللاشعري بمختلف الاساليب ، وجعل فرعون مثلاً يعكس فساد جوهر الظلم السياسي : (واذ نادى ربك موسى ان ائت القوم الظالمين قوم فرعون الا يتقون)¹⁵⁸ ، (ومن يظلم منكم ندقه عذاباً كبيراً)¹⁵⁹ ، (وقد خاب من حمل ظلماً)¹⁶⁰ ، (انه لا يجب الظالمين)¹⁶¹ . وورد ما يشير الى وجوب الكفر بالحكومة التي لا تقضي بما انزل الله و تعمل في الناس بالجور والظلم والعدوان وسماها بالطاغوت ، فقال عز وجل : (الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا ان يكفروا به)¹⁶² . وفي خطبة الامام الحسين بن علي (ع) في الناس في (مضى) تأكيد آخر على التصدي للظلم الاجتماعي : (اعتبروا ايها الناس بما وعظ الله به اوليائه من سوء ثنائته على الاحبار اذ يقول : (لولا ينهاهم الربانيون والاحبار عن قولهم الاثم وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون)¹⁶³ . وقال : (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون)¹⁶⁴ . وانما عاب الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمة الذين بين اظهرهم المنكر والفساد فلا ينهون عن ذلك رغبة فيما كانوا ينالون منهم ورهبة مما يحذرون والله يقول : (فلا تخشوا الناس واخشون)¹⁶⁵ ، وقال : (والمؤمنون والمؤمنات

¹⁵⁷ نهج البلاغة ص 615 .

¹⁵⁸ سورة الشعراء: الآية 10-11 .

¹⁵⁹ سورة الفرقان: الآية 19 .

¹⁶⁰ سورة طه: الآية 111 .

¹⁶¹ سورة الشورى: الآية 40 .

¹⁶² سورة النساء: الآية 60 .

¹⁶³ سورة المائدة: الآية 63 .

¹⁶⁴ سورة المائدة: الآية 78-79 .

¹⁶⁵ سورة المائدة: الآية 44 .

بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر¹⁶⁶ . فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة منه لعلمه بأنها اذا أدت وأقيمت ، استقامت الفرائض كلها حينها وصعبها ؛ وذلك ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء الى الاسلام مع رد الظالم ، ومخالفة الظلم ، وقسمة الفيء والغنائم ، وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقها¹⁶⁷ .

وإذا كان الاسلام دين العدالة الاجتماعية حقاً — وهو بالتأكيد كذلك — فان أول عدو يسعى لمحاربتة ، هو نظام الظلم الاجتماعي والسياسي ضد الافراد . ولذلك ، فان قاعدة العدالة الاجتماعية المتمثلة بطار الحكم الاسلامي والدولة الاسلامية يجب ان تستمر حتماً ، حتى قيام الساعة ؛ ان كانت تحت أمر النبي (ص) أو الامام المعصوم (ع) أو نائبه الفقيه الجامع للشرائط (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ، واولي الامر منكم)¹⁶⁸ . فلا مكان للحاكم الظالم في دنيا الاسلام ، دنيا العدالة الاجتماعية والحقوقية .

النظريات الاجتماعية الغربية المتعلقة بالانحراف ونقدها

وهذه النظريات هي من أهم الافكار الاجتماعية التي انتجتها اوربا الغربية وامريكا الشمالية في عصر التصنيع والنهضة العلمية. وهي اربع نظريات؛ اولها: نظرية (الانتقال الانحرافي)، وثانيها: نظرية (القهر الاجتماعي)، وثالثها: نظرية (الضبط الاجتماعي)، ورابعها: نظرية (الاصاق الاجتماعي). فنظرية (الانتقال الانحرافي) تؤمن بأن الانحراف سلوك مكتسب، حيث يتعلم الفرد الانحراف كما يتعلم الفرد الآخر السلوك الذي يرضيه النظام الاجتماعي¹⁶⁹ . معنى ان الانحراف اذا ظهر في بيئة اجتماعية معينة فلا بد له من الاستمرار والازدهار حتى يتعمق في التركيبة الثقافية والاجتماعية لتلك البيئة. وينتقل ذلك الطابع الانحرافي من فرد الى آخر ثم من جيل الى آخر دون ان يتغير الدافع الذي يؤدي الى ارتكاب الجريمة لدى الفرد. ولما كان الانسان يولد نقياً من بذرة الانحراف، فان العوامل التي تساعده على تكوين شخصيته الاجرامية لا بد وان تكون

¹⁶⁶ سورة التوبة: الآية 71.

¹⁶⁷ تحف العقول ص 237.

¹⁶⁸ سورة النساء: الآية 59.

¹⁶⁹ ادوين سودرلاند — مبادئ علم الاجرام. فيلادلفيا: لينيكوت، 1939م.

متسلسلة الحدوث خلال مسيرته التطورية من الطفولة وحتى البلوغ. بمعنى ان هذه العوامل مرتبطة قطعاً بالبيئة التي يعيشها الفرد خلال ادوار نموه المختلفة، وأهمها على الاطلاق انفتاحه على المنحرفين عن طريق الصداقة والمودة.

وتجاهل هذه النظرية جوهر المشكلة الانحرافية، وهي ان الدافع الرئيسي للانحراف هو عدم اشباع الحاجات الانسانية الاساسية للمنحرفين من قبل النظام الاجتماعي. فالانحراف عموماً لا يحتاج الى معلم؛ فالسارق الجائع يعرف بالغريزة كيف يفعل فعلته، والقاتل يعرف بالغريزة كيف يقتل، والغاصب في مجتمع منحل يعرف كيف يتعامل مع ضحيته. وفي كل هذه الجرائم يكون الدافع والحاجة عاملين مهمين من عوامل ارتكاب الفعل نفسه. اضافة الى ذلك: ان هذه النظرية تقصر عن التمييز ما بين الانحراف الاقتصادي والانحراف الاخلاقي والسياسي، وتعجز عن تفسير ظهور الانحراف بين افراد الطبقة الرأسمالية الذين لا يرتبطون بأية فئة منحرفة اجتماعياً.

ويعتقد (اميلي ديركهايم) مؤسس نظرية (القهر الاجتماعي) بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الافراد ضد البعض الآخر¹⁷⁰. فالفقر باعتباره انعكاساً صارخاً لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات، يولد رفضاً للقيم والاخلاق الاجتماعية التي آمن بها الرعيال الاكبر من افراد النظام الاجتماعي. وما الانحراف الا صورة من صور ذلك الرفض الاجتماعي. والفرد الذي لا يصل الى تحقيق اهدافه عن طريق الوسائل المقررة اجتماعياً، يسلك مسلكاً منحرفاً يؤدي به الى هدفه كالسرقة، والرشوة، والبيع الذي يجرمه القانون. وهنا يلعب القهر الاجتماعي دوراً في توليد ضغط لدى بعض الافراد كي ينحرفوا اجتماعياً .

الا ان هذه النظرية فيها خلل واضح ، وهو تجاهلها للانحراف الناتج عن الاضطرابات العقلية والامراض النفسية، وهو انحراف غير مرتبط بالقهر الاجتماعي. وتعجز هذه النظرية أيضاً عن تفسير ظاهرة الانحراف بين افراد الطبقة الرأسمالية الغنية، ومصاديقها القتل والاعتداء والاعتصاب، مع اهم يملكون كل وسائل الثروة والمنزلة الاجتماعية، ومع ملاحظة انتفاء ظاهرة القهر الاجتماعي عنهم.

¹⁷⁰ اميلي ديركهايم - تقسيم العمل في المجتمع. جيلنكو، النيوي: الطبعة الحرة، 1964م. الطبعة الاولى صدرت في عام 1893م.

اما نظرية (الاصاق الاجتماعي) فهي تشير الى حقيقة مهمة تجعلها محور فكرتها الرئيسية، وهي ان الانحراف الاجتماعي انما هو نتاج نجاح مجموعة من الافراد بالاشارة الى افراد آخرين بأهم منحرفون¹⁷¹. وتستند فكرة النظرية على فرضية الصراع الاجتماعي بين الافراد ومحاولة اتهام بعضهم البعض بالحيود والزيغان عن المجرى العام للسلوك الاجتماعي. وتقسّم الانحراف الى قسمين؛ الاول: الانحراف المستور، والثاني: الانحراف الظاهر. فعندما يتهم افرادٌ بالانحراف علناً، فان الوضع النفسي والاجتماعي للمتهمين سوف يتبدل بالمقارنة فيما لو بقي الانحراف مستوراً. فاذا أصقت تهمة السرقة بشخص مثلاً، وتهمة الرشوة بشخص آخر، وتهمة التجديف بثالث، شعر هؤلاء الافراد بالاهانة الاجتماعية؛ لأن الآثار المترتبة على انحرافهم تعني: اولاً: انزال العقوبات التي اقراها النظام الاجتماعي بهم. وثانياً: افتضاح امرهم امام الناس. وثالثاً: انعكاس ذلك الافتضاح على معاملة بقية الافراد لهم. ولذلك فان الصفات القاسية التي يستخدمها النظام ضدهم كصفات السرقة والرشوة والتجديف انما وضعها في الواقع: النظام الاجتماعي والسياسي وأصقها هؤلاء الافراد.

ولكن هذه النظرية بتشديدها على فكرة الاصاق، تبرر بصورة غير مباشرة ظاهرة الانحراف المستور؛ لان الانحراف اذا لم يلصق بفئة من الافراد فانه سيصبح سلوكاً طبيعياً. ولكن السارق في البيع والشراء يعد سارقاً بغض النظر عن الصاق التهمة به أو عدم الصاقها به. والمرتشى يعد مرتشياً ان الصقت التهمة به ام لا. والقاتل الذي لم تكشف جريمته يعتبر قاتلاً في كل الاحوال، ألصقت التهمة به ام لم تلصق. وهذه النظرية تعطي الفرد مبرراً لاستمرار الانحراف، فالمنحرف يجد عذراً بإلقاء سبب انحرافه على النظام الاجتماعي، ولا يقيم لدافعه الذاتي نحو ارتكاب الجريمة وزناً. وهذا يتنافى مع الاصول العامة للتجريم التي تأخذ الدافع الذاتي والنية المسبقة بنظر الاعتبار.

ولعل نظرية (الضبط الاجتماعي) تعتبر من أقرب النظريات الغربية الى الواقع القرآني. فتعتقد هذه النظرية بأن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الافراد¹⁷²؛ لان الانحراف يتناسب

¹⁷¹ هاورد بيكر - الخارجون: دراسات في علم اجتماع الانحراف. نيويورك: المطبعة الحرة، 1963م. وايضاً: ادوين ليمرت. الانحراف الانساني:

المشاكل الاجتماعية، والسيطرة الاجتماعية. المجلود، كليفر، نيوجرسي: برنتس هول، 1967م.

¹⁷² اميلي ديركهام - تقسيم العمل في المجتمع. جلينكو، النيوي: المطبعة الحرة، 1964م. وايضاً: ترافيس هيرشي - اسباب الجنوح. كاليفورنيا:

مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1969م.

عكسياً مع العلاقة الاجتماعية بين الافراد . فالمجتمع المتماسك رحماً يتضاءل فيه الانحراف ، على عكس المجتمع المنحل . ولو درسنا نسب انتحار الافراد في المجتمع الانساني للاحظنا انها اكثر انتشاراً في المجتمعات التي لا تهتم بعلاقات القربى والعشيرة وصلة الرحم . وعلى هذا الاساس آمنت هذه النظرية بان افراد المجتمع المتماسك من ناحية العلاقات الرحمية والانسانية أكثر طاعة للقانون وأكثر اتباعاً للقيم التي يؤمن بها من افراد المجتمع المنحلل في علاقات افراده الاجتماعية . وبالجملة ، فان الافراد الذين تربطهم الاواصر الاجتماعية المتينة ، وينغمسون في اعمالهم ونشاطاتهم ، ويستثمرون في المجتمع اموالهم واولادهم ، ويطبّقون — بكل ايمان — احكام دينهم ؛ فهؤلاء تتضاءل عندهم فرص الانحراف الاجتماعي ، وتزداد من خلال سلوكهم فرص الاستقرار والثبات على الخط الاجتماعي السليم.

وهذه النظرية تعكس — بشكل جزئي — بعض المفاهيم القرآنية التي تتعامل مع العلاقات الاجتماعية وتأثيراتها الايجابية في ضبط سلوك الافراد ، كصلة الرحم : (والذين يصلون ما أمر الله به ان يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب)¹⁷³ ، (يسألونك ماذا ينفقون ؟ قل ما أنفقتم من خيرٍ فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خيرٍ فان الله به عليم)¹⁷⁴ ، واکرام الجار : (...والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب)¹⁷⁵ ، والنهي عن الظلم : (ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً)¹⁷⁶ ، وحرمة اذى المؤمنين : (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً واثماً مبيناً)¹⁷⁷ ، والنهي عن احتقار الناس : (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ، ولا تنازروا بالالقباب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون)¹⁷⁸ ، واصلاح ذات البين : (انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين اخويكم ،

¹⁷³ سورة الرعد: الآية 21.

¹⁷⁴ سورة البقرة: الآية 215.

¹⁷⁵ سورة النساء: الآية 36.

¹⁷⁶ سورة الفرقان: الآية 19.

¹⁷⁷ سورة الاحزاب: الآية 58.

¹⁷⁸ سورة الحجرات: الآية 11.

واتقوا الله لعلكم ترحمون¹⁷⁹ ، والتعاون على الخير : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)¹⁸⁰ .

ومع كل هذه الاقتباسات — التي اقتبسها (اميلي ديركهايم) لتصميم نظريته الخاصة بالضبط الاجتماعي من المفاهيم القرآنية — تبقى تلك النظرية عاجزة عن عرض الصورة الاجتماعية الشاملة للانحراف وطرق معالجته . فديركهايم لم يتناول معالجة الانحراف بين الافراد الذين تتوفر فيهم جميع عناصر منع الانحراف الاجتماعي ، كالطبقات الرأسمالية في الدول الصناعية ، وبابوية القرون الوسطى في اوربا ، والتجار الاثرياء في الانظمة الحرة مع اهم يتمتعون بأفضل الصلات العائلية والعشائرية ، ويمارسون أفضل الهوايات الفكرية والبدنية ويستثمرون اموالهم في العقارات والمزارع والمصانع ، ويعتقدون بدياناتهم المختلفة.

والخلاصة : ان هذه النظريات الاجتماعية الغربية الاربعة تفشل في تفسير ظاهرة الانحراف والتجريم بالصورة الدقيقة الشاملة المستوعبة لكل مفردات الواقع الاجتماعي . فهذه النظريات — منفصلةً — لا تستطيع تفسير جرائم المقامرة ، وانحراف الاحداث ، وتعاطي المخدرات ، والتحايل في دفع حقوق الفقراء ... وكل نظرية من هذه النظريات تنظر للجريمة بشكل تجزيي محدود ولا تنهض بمستوى النظرة الكلية للمشكلة الانحرافية بحيث تستوعب كل مفردات وتشكيلات الاجرام الفردي والجماعي في المجتمع الانساني.

نظام العقوبات: نقاط مقارنة بين النظرية القرآنية والنظرية الغربية

وفي الوقت الذي لا يحمل فيه السجن عقوبة رادعة في النظرية القرآنية ، الا انه يعتبر محور العقوبات في النظام الغربي . بل ان النظريات الاجتماعية الغربية الحديثة جعلت (السجن) المصدر الرئيسي والساحة الحقيقية لمعالجة الانحراف¹⁸¹ . ولا بد ان يعترف دعاة النظام القضائي الرأسمالي اليوم ، بفشلهم بجعل السجن ساحة العقوبات الاساسية لمعالجة الانحراف وتقويم المنحرفين ، لأن ثلاثة أرباع المنحرفين الذين يطلق سراحهم

¹⁷⁹ سورة الحجرات: الآية 10.

¹⁸⁰ سورة المائدة: الآية 2.

¹⁸¹ ارفينك كوفمان- اللجوء. شيكاغو: آدين، 1961م.

من السجون الرأسمالية بعد اتمام مدد عقوباتهم يرتكبون جرائم جديدة¹⁸²، مساهمين بذلك في هدر الاموال التي صرفت عليهم لتأديبهم في تلك المؤسسات الردعية.

ولكن السجن في النظرية الاسلامية، ماهو الا عقوبة مساندة للعقوبات الاساسية الفورية كالقصاص والحدود والديات والارش على اختلاف انواعها وازمان دفعها؛ لان الجناية أو الجرم ليس الا عمل مربك للنظام الاجتماعي، فلا بد للنظام الاسلامي من التحرك سريعاً لمعالجة ذلك الانحراف، بالقطع في السرقة: (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)¹⁸³، والقصاص في القتل والجروح: (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب)¹⁸⁴، والقتل أو الصلب أو القطع أو النفي في الفساد في الارض: (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض)¹⁸⁵، والرجم أو الجلد في الزنا: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله)¹⁸⁶، والجلد في القذف: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، واولئك هم الفاسقون)¹⁸⁷، ولاشك ان ثبوت العقاب يتناسب مع درجة تأثير الجريمة والانحراف على النظام الاجتماعي. فكل الجرائم الاجتماعية لها ضحايا، كجرائم العنف، والجرائم الخاصة بالملكيات، والجرائم الاخلاقية. وحتى الجرائم التي تزعم النظرية الغربية فيها بأنها لا تنتج ضحايا، كجرائم المقامرة والبغاء والانحراف الخلقي — باعتبارها جرائم تضر على الصعيد الشخصي للفرد فحسب — فان النظرية القرآنية تنزل بمرتبتها أقصى العقوبات؛ لان الاسلام لا ينظر للفرد الا من زاوية مصلحته الاجتماعية والتكوينية. فالعقوبة الصارمة هدفها الردع والتأديب وليس الانتقام، كما يدعي أعداء النظرية الدينية. ولاشك ان فكرة (السجن) تعجز عن ردع الآخرين عن الانحراف، وتفشل في تعويض الضحية أو من يتعلق بها مالياً، وتراجع عن التأهيل الاجتماعي للمنحرف بقصد ارجاعه الى المجرى الاجتماعي العام.

¹⁸² مارشال كلينارد، وروبرت ميير- علم اجتماع السلوك المنحرف. نيويورك: هولت راينهارت وونستن، 1985م.

¹⁸³ سورة المائدة: الآية 38.

¹⁸⁴ سورة البقرة: الآية 179.

¹⁸⁵ سورة المائدة: الآية 33.

¹⁸⁶ سورة النور: الآية 2.

¹⁸⁷ سورة النور: الآية 4.

ولما كانت فكرة السجون — هدفاً ووسيلةً — قد اثبتت فشلها في نظام العقوبات الغربي والامريكي بالخصوص ، فقد مال رأي القضاة واعضاء جهاز المحاكم في العقود الاخيرة الى استحسان فكرة تعليق العقوبة الصادرة بحق الجاني¹⁸⁸ ؛ بشرط ان يجد له عملاً يرتزق به ، وان لا يرتكب جريمة جديدة خلال فترة تعليق الحكم . وقد قوبلت هذه الفكرة بالتأييد من قبل السلطة القضائية الى درجة ان المنحرفين المعاقبين بتعليق الحكم اليوم ، يشكلون خمسة اضعاف عدد المنحرفين المعاقبين بالسجن¹⁸⁹ . ولكن عقوبة التعليق فاشلة ايضاً ، لأن الجاني المدان بتعليق العقوبة اذا ارتكب جريمة جديدة ، عوقب مرة اخرى بالسجن ، الذي لا حظنا فشله في تأديب المنحرف وتهذيبه في المرة الاولى.

وتنفرد الولايات المتحدة من بين الدول الرأسمالية بتطبيق عقوبة الموت ضد المنحرفين الذين أدينوا عن طريق المحاكم الجنائية ، بارتكاب جرائم قتل¹⁹⁰ . وفكرة (عقوبة الموت) تتناقض مع فكرة الحرية الشخصية التي نادى بها النظرية الرأسمالية لان الجناية مهما عظمت — حسب زعمها — لا تستحق إلغاء حياة الجاني من الوجود . وعلى ضوء ذلك فان (عقوبة الموت) ما هي الا عقوبة انتقامية وليست عملاً رديعاً. ويدل على ذلك، ان تلك العقوبة النازلة بالمنحرفين لم تردعهم بالكف عن انحرافهم ! وهذا التناقض في فكرة الحرية الشخصية والمذهب الفردي يقودنا الى السؤال التالي وهو : اذا كانت عقوبة الموت انتقامية ، فلماذا يأخذ بها النظام القضائي الامريكي خلافاً لفكرة الحرية الشخصية والمذهب الفردي ؟ تجيب النظرية الرأسمالية الغربية، بأن عقوبة الموت ضرورية ، لان فكرة الحرية الشخصية يجب ان ترسم لها الحدود وتوضع لها الضوابط، اذا تعلق الامر بالانحراف الاجتماعي¹⁹¹ . ولكن يرد على ذلك، بان تحديد الحرية في جريمة معينة، يستلزم تحديدها في بقية الجرائم ايضاً ، كالجرائم الاخلاقية مثلاً . هنا تتوقف النظرية الرأسمالية عن الرد.

والنتيجة ان اقرار النظام القضائي الرأسمالي بشرعية (عقوبة الموت) يناقض ادعاءاته القائلة ، بتخلف عقوبة القصاص في القرآن عن المنهج الحضاري الحديث والمتمثلة بقوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة يا

¹⁸⁸ مارشال كلينارد، وروبرت مير- علم اجتماع السلوك المنحرف. نيويورك: هولت. 1985م.

¹⁸⁹ كوين نلر - شرح الجريمة. نيويورك: ماكرو-هيل، 1983م.

¹⁹⁰ ارنيست هاك، وجون كونراد- عقوبة الموت: مناقشة. نيويورك: بليمن، 1983م.

¹⁹¹ اوسن تورك- الجريمة السياسية: التحدي والدفاع عن السلطة. بيفرلي هيلز، كاليفورنيا: سيغ، 1982م.

اولي الالباب) ¹⁹² . فاذا كانت (عقوبة الموت) لا تتماشى مع المنهج الحضاري ، فلماذا ينفذها النظام بحق المنحرفين على أرضه ؟ واذا كانت (عقوبة الموت) أفضل الطرق وأقصرها لبتير الجريمة الاحترافية ، فلماذا لا يقر بأسبقية القرآن الكريم في تشريعها والحث بكل قوة على تنفيذها ؟

الاضطراب العقلي

وبطبيعة الحال ، فان فهم معنى الاضطراب العقلي مهم للغاية في ادراك ابعاد الانحراف ، باعتباره عجزاً في قابلية الفرد على التمييز بين الحقيقة والخيال . فالمضطرب عقلياً ينتهك العرف الاجتماعي من خلال تصرفاته التي يختلط فيها الوهم بالحقيقة ، والسراب بالواقع ، والخوف بالامان ، والافكار المجزئة التي لا يجمعها رابط بالافكار الطبيعية المتصل بعضها بالآخر . ولذلك فان أكثر الاضطرابات العقلية انتشاراً هي الاضطرابات الناشئة عن انفصام شخصية الفرد مع الحقيقة والواقع الخارجي . ويربط علماء الطب هذه الاضطرابات باختلال الهرمونات في الجسم الانساني وما يصاحب ذلك من اضطرابات نفسية وتفاعلات عاطفية تنتهي بالانسان الى فهم الواقع فهماً مغايراً لفهم بقية الافراد ¹⁹³ . ومنهم من يعتبر الاضطراب العقلي أو الجنون وسيلة ناقصة لدى الفرد للتعامل مع العالم الخارجي ¹⁹⁴ . فالمضطربون عقلياً يفشلون في التعامل مع اجواء المجتمع المحيطة بهم ، فيلجأون في النهاية الى التعامل مع انفسهم وندبها على عدم فهم الواقع . فتراهم يتحدثون معها على مرأى من الملاء ، ويضحكون ويتبسمون لطرائف لم يلتفت اليها الآخرون ، وهم بذلك يجيدون عن العرف الاجتماعي فيوصمون بالجنون.

ولذلك فان وصم الطبقة الحاكمة — على مر التاريخ — للانبياء والرسل (ع) بالاضطراب العقلي كان من أهم الاساليب التي استخدمت لربط الجنون بالانحراف ، وبالنتيجة إبعاد الافراد عن الايمان بالعقائد التي حملها الرسل والانبياء (ع) اليهم . وقد ورد الى ما يشير الى ذلك في الكتاب المجيد : (وقالوا يا ايها الذي نزل

¹⁹² سورة البقرة: الآية 179 .

¹⁹³ وليام كوكرهايم — علم اجتماع الاضطراب العقلي . نيوجرسي: برنتس هول، 1981م.

¹⁹⁴ وليام ايتون — علم اجتماع الاضطرابات العقلية . نيويورك: بريكر، 1980م.

عليه الذكر إنك مجنون¹⁹⁵ ، (ويقولون أننا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون)¹⁹⁶ ، (ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون)¹⁹⁷ ، (كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون)¹⁹⁸ .

ولكن الجنون الحقيقي ما هو الا وليد الحاجة الانسانية التي لم يشبعها النظام الاجتماعي . فالفقر هو من أهم عوامل نشوء الاضطراب العقل في المجتمعات التي تحكمها انظمة ظالمة . والفقر ليس حاجة مادية فحسب ، بل حاجة نفسية ايضاً ؛ لانه يمس كرامة الانسان ، ويحط من قدره ، ويشعره بظلم النظام الاجتماعي . وهذه العوامل مجتمعة تساهم في رسم شكل الانحراف وتحدد مسيرته.

ولاشك ان من مصلحة النظام السياسي الظالم وصم الفقراء بالاضطرابات العقلية ؛ لأن في ذلك عزلاً لهم عن الساحة السياسية ، وبالتالي حرمانهم من الخيرات الاقتصادية التي ينبغي ان ينعم بها افراد المجتمع كلياً بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية . فالمضطرب عقلياً ، لا يستطيع المشاركة في نشاطات المجتمع السياسية والاجتماعية فضلاً عن قيادة الافراد . وهذا الإبعاد المقصود للفقراء عن الساحة السياسية ، يعطي الطبقة الرأسمالية الظالمة فرصة عظيمة في السيطرة على شؤون النظام الاجتماعي وتحطيم المعارضة السياسية الحقيقية.

الإسلام والتأثيرات الاجتماعية للانحراف

ولاريب ان تساؤل رواد القضاء الغربي عن موجب الشدة والفورية في نظام العقوبات الاسلامي له منشأ نابع من احساسهم بفشل نظام العقوبات الذي يطبقه ذلك القضاء . فالزعم بأن القصاص في القتل والجرح والقطع والجلد ، عقوبات في غاية القسوة مقارنة بنظام السجون الذي اقره القضاء الغربي كعقوبة عادلة لجرائم القتل والسرقة والاعتداء والاعتصاب ، زعم فيه الكثير من المغالطات ؛ لأن فشل القضاء الرأسمالي الغربي في تصحيح الانحراف وإبعاد الجريمة عن النظام الاجتماعي ، وضع الكثير من المفكرين والمقننين الغربيين على حافة

¹⁹⁵ سورة الحجر: الآية 6.

¹⁹⁶ سورة الصافات: الآية 36.

¹⁹⁷ سورة الدخان: الآية 14.

¹⁹⁸ سورة الذاريات: الآية 52.

السقوط في احضان الفكرة القائلة بأن اجتثاث جذور الجريمة من المجتمع الانساني لا يتم الا عن طريق استخدام أقسى العقوبات الجسدية بالمنحرفين . ولكنهم عادوا وقالوا بأن قسوة العقوبات في الاحكام الجنائية ، تتنافى مع تطلعات العالم المتحضر في النظر للانسان باعتباره كائناً متميزاً يحق له العيش في الحياة الطبيعية ، حتى لو كان مجرمًا منحرفاً عن الخط الاجتماعي العام¹⁹⁹ . وهذه النظرة الرحيمة تجاه الاجرام تعتبر ظلماً للضحية واجحافاً بحقها في الاقتصاص والمماثلة والتعويض.

ومع ان الاسلام ينظر الى الانحراف باعتباره اعوجاجاً يتوجب علاجه وتعديله ، ويوجب على الحاكم الشرعي استرداد الحق وارجاعه الى أهله وذويه ، الا ان التشريع الاسلامي أراد بالقصاص والحدود ودفع الديات ، تثبيت النظام الاجتماعي ونشر فكرة العدالة والامان في ربوع الوطن الاسلامي ؛ لأن تأثيرات الانحراف السلبية على المجتمع وافراده ، تسبب نخرًا مستمرًا وتهدمًا اساسياً لاصول النظام الاجتماعي . وحتى نفهم الصورة الحقيقية للانحراف الاجتماعي وتأثيره المستمر على المجتمع الانساني لا بد من ادراج هذه السلبيات المتمثلة بالحقائق التالية :

الحقيقة الاولى : ان من سلبيات الانحراف ارباك النظام الاجتماعي ؛ فانتشار عمليات القتل والسرقة والغضب والاعتداء على أعراض الناس يجعل الحياة الاجتماعية الرغيدة امرًا صعب المنال ، ويحمل الحياة اليومية الكثير من المفاجآت . فكما ان العامل المشاغب في مصنع آلي يستطيع ارباك الانتاج ، والطبيب المجنون في مستشفى للاطفال يستطيع خلخلة النظام الطبي ، والمعلم المستهتر بقيم العلم يستطيع ارباك اذهان الطلبة ، كذلك يفعل الانحراف في المجتمع الانساني من خلال ارباكه لتوجه الافراد وتطلعهم نحو حياة مستقرة هادئة.

الحقيقة الثانية : ومن سلبياته ايضاً ارباك النظام الاخلاقي . فان انتشار الانحراف وانعدام السيطرة الاجتماعية عليه بنظام أو قانون ، يفتح الباب امام الافراد بتجاوز الخط الذي يفصل بين الحق والباطل ، خصوصاً اذا كان نظام العقوبات متساهلاً مع المنحرفين . فاذا كان الانحراف يمثل حصيلة شريحة اجتماعية صغيرة العدد اليوم مع قانون متساهل ، فان الغد سيجلب منحرفين جدد ، الى ان يعم ذلك الانحراف جميع اطراف النظام الاجتماعي.

¹⁹⁹ ادوين شور - سياسة الانحراف. نيوجرسي: برنتس هول، 1980م.

الحقيقة الثالثة : ان من سلبيات الانحراف استهلاك مصادر وطاقات بشرية نافعة لو لم تستخدم للسيطرة على الجريمة ، لاستخدمت في مجال آخر لمنفعة الافراد . حذ على سبيل المثال النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة ، فانه يصرف يومياً مبالغ مالية طائلة على اطعام ورعاية ثلاثة ملايين سجين ارتكبوا جرائم مختلفة لعزلهم عن الاختلاط بالمجتمع الكبير²⁰⁰ . ومع ان هؤلاء السجناء قد اخرجوا عن ساحة العمل الانتاجية ، الا ان الدولة مكلفة باعاشتهم ومراقبتهم وتقديم العلاج الطبي لهم ، وهذا يكلفها كمية هائلة من الطاقات الانتاجية والبشرية.

الحقيقة الرابعة : ومن سلبيات الانحراف زوال الثقة بين الافراد . والتعامل التجاري والتعليمي والثقافي عموماً مبني على اساس الثقة ؛ فالفرد يستأجر سيارة للانتقال من مكان الى آخر باعتقاد ان السائق سيوصله الى المكان المعين لقاء اجرة معينة ، فاذا تبين ان السائق مجرم محترف هدفه سرقة المستأجر ، اهدمت الثقة بين المتسأجرين والمؤجرين . ومثال آخر ان الافراد يودعون اموالهم في المصارف فاذا تبين ان اصحاب المصارف لا يؤتمنون على أموال الناس انعدمت الثقة بين المودعين والبنوك التجارية . ويضع الناس كذلك ثقتهم بالنظام السياسي فاذا تبين خيانة افراد النظام لحقوق الناس زالت الثقة بين الحاكم والمحكوم . وانعدام الثقة هذا يكلف النظام الاجتماعي والاقتصادي اموالاً طائلة ، بل ان انعدام الثقة بين المتعاقدين من أفراد المجتمع يؤدي في النهاية الى تخريب النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الانساني.

وحتى نفهم الصورة المشرفة للعلاج الاسلامي وتأثيره الايجابي في بناء النظام الاجتماعي الخالي من الانحراف ، لابد من ادراج ايجابيات نظام العقوبات الاسلامي بالنقاط التالية :

اولاً : فعلى صعيد استقرار النظام الاجتماعي فان فورية التعامل مع الانحراف يبعد الحياة الاجتماعية عن المفاجآت المحزنة التي تجلبها جرائم الاعتداء والقتل والسرقة ، فيستطيع الفرد ان يعيش ويجيا في مجتمع تطلله شمس الامان والحرية والسلام.

ثانياً : وعلى صعيد نظافة النظام الاجتماعي ، فان الاسلام يحاول اجتثاث الامراض الاجتماعية من الجذور ، فيرحم المنحرف خلقياً كالزاني المحصن ، ويجلد الزاني الأعزب ، والقاذف والسكران . فيتأدب أفراد

²⁰⁰ جاك جيبز - الجريمة، العقاب، والردع. نيويورك: السفاير، 1975م.

المجتمع بأداب الاسلام ، الى حد انه يأمرهم بأن لا يخرجوا من أفواههم كلمة نابية ، أو يتهموا انساناً بريئاً ، أو يجرحوا شعور فرد ما . فيكون من نتائج تطبيق هذا النظام على المجتمع الشعور بالطمأنينة والامان ، وازدياد المحبة والتعاون بين الناس ، وازدياد الطاقة الانتاجية للأفراد في المجتمع الكبير.

ثالثاً : وعلى صعيد المصادر والطاقات البشرية فان الاسلام يستثمرها بأكمل الوجوه فلا يحتاج المجتمع الاسلامي إلا لعدد ضئيل من أفراد الشرطة ، وعدد أقل من السجون ، لأن العقوبات رادعة والنتيجة الايجابية متوقعة بكل تأكيد . فلو سرق فرد وقطعت يده علناً أمام الناس ، ترى من يتجرأ على ارتكاب نفس الانحراف مرة اخرى ؟ هذا اذا ما علمنا ان من مسؤولية الدولة اشباع حاجات الناس الاساسية ، وان لها الحق في التدخل بما يضمن ذلك ، حتى ان المنحرف المعاقب بأحكام الشريعة الاسلامية يعتبر أكثر انتاجاً من المنحرف المعاقب في السجون الغربية . فالسارق المحدود بمحد السرقة يستطيع ان يعمل وينتج ويحيا حياته الطبيعية ويتوب الى الله ويرجع الى الحياة الاجتماعية كفرد طاهر من ذنوب الانحراف ، الذي كان لا بد من معالجته . اما المنحرف المسجون في النظام الغربي الرأسمالي فهو مصدر من مصادر الاجرام والشقاء ، لأن السجن لا يؤدب المنحرف بل يزيده حقداً وغضباً على النظام الاجتماعي.

رابعاً : وعلى صعيد الثقة بين أفراد المجتمع ، فان النظام الاسلام بتشريعاته الدقيقة جعل الثقة محور كل النشاطات الاجتماعية . فالثقة المتبادلة بين أفراد العائلة والجيران والقراة وابناء الحي وأبناء المدينة وأبناء الدين الواحد والدولة الواحدة ، يرجع فضلها بالاصل الى نظام العقوبات . واطمئنان الفرد في المجتمع الاسلامي يرجع بالاساس الى اطمئنانه على نفسه وماله وعرضه . فالمسلم يعلم ان العقوبة في النفس والمال والعرض صارمة الى حد انها تردع الآخرين عن مجرد التفكير بالقيام بالانحراف . وهذه الثقة المتبادلة بين الافراد تجعل المجتمع الاسلامي من أكثر المجتمعات البشرية انتاجاً وأكثرها ثراءً . وان الحرية التي يزعم النظام الرأسمالي منحها لأفراده لا تنهض الى مستوى الحرية التي يمنحها الاسلام لأفراد الدولة الاسلامية . فأية حرية أعظم من اطمئنان الفرد على نفسه وماله وعرضه ينتقل متى شاء ، ويتحدث بما شاء ضمن حدود الأدب الاسلامي ، ويستثمر ماله اى شاء ، وهو يعلم انه لا يخاف على مال يسرق أو نفس تقتل أو عرض يهتك ، فأية حرية أعظم من هذه ؟ ولاشك اننا لو طبقنا التشريع الاسلامي على البشرية جميعاً بكل الوأها واشكالها ، لما جاع فقير ، وما هدر حق ، وما انتصر باطل ، لأنه دين الاعتدال والمساواة ، ونظام الحق والعدالة الاجتماعية

